المؤتمر الدولي

"التنمية المستدامة في العالم الإسلامي

في مواجهة تحديات العولمة"

تنظيم

رابطة الجامعات الإسلامية

بالتعاون مع مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي

القاهرة – نوفمبر (تشرين الأول) 2007م

القطاع الأهلي(المنظمات غير الحكومية)
الصيغة التنموية المستقبلية الأفعل في ظل العولمة

د.سمير الشاعر

باحث ومحاضر في جامعات بيروت (الأوزاعي، اليسوعية والعربية)

عضو لجنة صندوق الزكاة في لبنان

مدير التدقيق الشرعي في بيت التمويل العربي(مصرف إسلامي)

ملخص البحث

منذ أكثر من عقد مضى والاهتمام بالمنظمات الأهلية يتعاظم تدريجيا كما بدأت المنظمات الدولية بإشراك المنظمات غير الحكومية (NGO'S) في برامج القطاع العام كجزء من إستراتيجية تقليص البيروقراطيات الحكومية والارتقاء بدور القطاع الخاص مما اعتبر مؤشرا على زيادة المشاركة والشفافية في عملية التنمية في إطار تطور فلسفة التنمية وتوزيع الدخول، برز مذهب جديد يؤكد على توزيع الدخل والتوظيف والاعتماد على الذات وعلى المشاركة المجتمعية وفي هذا الإطار برز دور قطاع العمل الأهلي الثالث، وبدأت المنظمات الأهلية تلعب دور جيد وتتعامل مع مشكلات السكان والبيئة والفئات المحرومة والأقل حظا إضافة إلى قضايا حقوق الإنسان والمرأة وغيرها. وبشكل عام عانت الدول العربية ذات الاقتصاد الموجه من أزمة انسداد أفق وتباطؤ في النمو الفعلي وظهرت دعوات للسماح لمنظمات العمل الأهلي بالعمل في المسائل التنموية وبرزت مقولات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية والمنظمات غير الحكومية.

بشكل عام تعتبر المنظمات الأهلية متحررة إلى حد كبير من القيود الحكومية التي تحد عادة من فعالية العمل الرسمي وقد أدركت الأمم المتحدة الأهمية الكبيرة للدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات غير الحكومية الوطنية منها والدولية وخاصة في مجال الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان والحريات الأساسية وقضايا التنمية والإغاثة في حالات الطوارئ. وتشير تقارير الأمم المتحدة ذات الصلة إلى حقيقة أن التغيرات الدولية التي حدثت خلال السنوات الأخيرة إنما تتيح فرصا كبيرة لمثل هذه المنظمات لكي تقوم بدور ايجابي وبالتعاون مع الحكومات من اجل تحقيق أهداف التنمية المجتمعية الشاملة ومن خلال المشاركة يمكن الوصول إلى درجة اكبر من الإشباع بالنسبة إلى احتياجات الأفراد في الدول النامية بما في ذلك تلك التي تمتلك قدرات اقتصادية، ومن هنا تبدو لنا أهمية دعم منظمات المجتمع المدني وتنظيم عملها بقانون واضح يحدد حقوقها وواجباتها ودورها في خدمة العمل العام حتى يتكامل دورها مع القطاع العام الأول والقطاع الخاص الثاني.

أصبح العمل التطوعي ركيزة أساسية في بناء المجتمع ونشر التماسك الاجتماعي بين المواطنين لأي مجتمع، والعمل التطوعي ممارسة إنسانية ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بكل معاني الخير والعمل الصالح عند كل المجموعات البشرية ولكنه يختلف في حجمه وشكله واتجاهاته ودوافعه من مجتمع إلى آخر، ومن فترة زمنية إلى أخرى. فمن حيث **الحجم**، يقل في فترات الاستقرار والهدوء، ويزيد في أوقات الكوارث والنكبات والحروب، ومن حيث **الشكل**، فقد يكون جهداً يدوياً وعضلياً أو مهنياً أو تبرعاً بالمال أو غير ذلك، ومن حيث **الاتجاه**، فقد يكون تلقائياً أو موجهاً من قبل الدولة في أنشطة اجتماعية أو تعليمية أو تنموية، ومن حيث **دوافعه**، فقد تكون دوافع نفسية أو اجتماعية أو سياسية.

وتشير التطورات المتلاحقة التي يشهدها العالم المعاصر إلى الطبيعة الكوكبية للمشكلات التي تجاوزت الحدود الوطنية والقومية لتصبح هموما إنسانية تخص جميع البشر بلا استثناء، واخذ ينعكس هذا التغيير على اهتمامات المجتمع الدولي والأمم المتحدة والقمم العالمية المختلفة، والعمل مستمر لإيجاد آليات عمل لتحسين فرص التنمية الاجتماعية، وحيث أن الهدف البعيد والنهائي لكل تنمية مستدامة هو تحسين وتطوير نوعية حياة البشر وتعظيم إمكانات عيشهم، فان تحقق هذا الهدف مشروط إلى حد بعيد بالتدخل النشيط والايجابي لكافة هيئات ومنظمات المجتمع المدني محليا ووطنيا ودوليا وأصبح اليوم يطرح شعار **المجتمع المدني العالمي**.

وبناء على هذا التوجه العالمي الجديد كان هذا البحث، وقد توزع على تقديم وثلاثة فصول وخاتمة. تناول الأول التنمية والتنمية المستدامة، وعرض الثاني للتنمية والعولمة والعالم الإسلامي، وختم الأخير بالقطاع الأهلي المقترح ليكون المحرك والدافع المستقبلي للتنمية المستدامة في العالمين العربي والإسلامي.

تقديم

إن مفهوم التنمية المستدامة سبقته العديد من المفاهيم والتي قصد منها تطور المجتمعات. مثل التطور والتقدم والتمدن والتحديث والتحضر والرقي والتغريب[1]، وبالتالي فقد أصبح مفهوم التنمية من المفاهيم الشائعة والكثيرة الاستعمال سواء أكان من خلال الحكومات وهيئاتها المختلفة أو من خلال **المؤسسات الغير حكومية** أو الأفراد ولهذا أصبحت التنمية مفهوماً منتشراً باعتبارها وسيلة تستطيع الدول من خلالها مواجهة عوامل التخلف.

تختلف تعريفات التنمية باختلاف المدارس التي ينتمي لها هذا الكاتب أو ذاك. ففي أدبيات التنمية تعريفات مختلفة ومتعددة. ويعود السبب في الاختلاف إما للمكان أو للتاريخ أو للظروف السائدة. هذا بالإضافة إلى الايدولوجيا نفسها. فهناك من حاول ربطها بالبعد الثقافي أو الأخلاقي أو الحضاري، فالسبب يعود في هذه الاختلافات أيضاً إلى أن كل فريق يريد أن يبرر الجانب الذي يهتم به، ومع كل هذه الاختلافات والاجتهادات والآراء المختلفة إلا أن التنمية هي روابط مختلفة ومتداخلة مع بعضها البعض بأبعادها المتعددة كالبعد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي والإداري،...الخ.

لقد جاء في تعريف هيئة الأمم المتحدة في العام 1955.أن التنمية هي العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اقتصادياً واجتماعياً، اعتمادا على اشتراك **المجتمع المحلي** ومبادأته. ثم عرفتها في عام 1956 تعريفا آخر باعتبارها العمليات التي يمكن بها توحيد **جهود المواطنين** والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها في الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع [2]. وهي أيضاً *عملية واعية وهادفة تسعى لزيادة وتعظيم قدرة الفرد والمجموعة على التأثير على مسار وظروف المستقبل من خلال إحداث تغييرات مرئية وهامة في الظروف الحياتية*[3]، وأيضا عملية **تغيير مقصود وواعي** للهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة في المجتمع المتخلف بلوغاً لمستويات أعلى من حيث الكم والنوع لإشباع الحاجات الأساسية لغالبية أفراد المجتمع[4]. وهي أيضا العملية التي ينتج عنها زيادة في فرص حياة بعض الناس في مجتمع ما دون نقصان فرص حياة بعض آخر في نفس الوقت ونفس المجتمع[5].

خلاصة القول أن التنمية تعني التغييرات الهيكلية التي تحدث في المجتمع في نواحيه المختلفة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وبالتالي فهي عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة، بالتساوي مع جميع الأبعاد دونما أن يكون هناك تركيزاً على جانب دون الآخر.

---

[1] – نادر سعيد،(محرراً)، التنمية البشرية في فلسطين،(رام الله : برنامج دراسات التنمية،حزيران 1998). ص 33.

[2] – محمد شفيق،التنمية الاجتماعية، دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع،(الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، بدون سنة نشر). ص 13.

[3] – وليد سالم، ما هي التنمية. مادة تدريبية غير منشورة. ص 1.

[4] – إسماعيل عبد الرحمن، وحربي عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد،(عمان : ط1 1999). ص 331.

[5] – عبد الهادي الجوهري،وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية (مدخل إسلامي) ،(الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، 1999). ص 10.

الفصل الأول

من التنمية إلى التنمية المستدامة

النمو والتنمية:

النمو هو ظاهرة طبيعية نمطية وتلقائية كنمو الإنسان مثلا [1]. ويعني النمو تحقيق زيادة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن أو أنه يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة، أما **التنمية** فهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن، والنمو يحدث في الغالب عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي، أما التنمية فتحتاج إلى دفعة قوية ليخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو[2]، وبالتالي قد يكون هناك نمواً دون أن يكون هناك تنمية.

تقسيمات التنمية:

أما من حيث تقسيمات التنمية فهناك التنمية **الاقتصادية** والتي تنصب على الجوانب الاقتصادية والمادية والإنتاجية، وهناك التنمية **الاجتماعية** والتي تتحدث عن البناء الاجتماعي ووظائفه ومواجهة مشكلاته المختلفة وإزالة العقبات والعراقيل بما يحقق الرفاه والتقدم. أما التنمية **المجتمعية** فهي نمط يتألف من النمطين الاقتصادي والاجتماعي. ولذلك يطلق عليها غالبا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، **أي بين القطاعات البشرية وبين كافة الموارد غير البشرية**، لتتحقق بالتالي الإستراتيجية العامة للدولة [3].

أبعاد التنمية:

أن التنمية تعني تغييرات في هيكلية المجتمع المختلفة وهي:

أ- الأبعاد **الاقتصادية** من حيث التغييرات التي تحدث في العلاقات النسبية بين القطاعات الإنتاجية وبين الناتج القومي أو في نسب العاملين في القطاعات المختلفة وهي نسب وعلاقات يتم استخدامها للحكم على مدى تقدم أو تخلف اقتصاد ما.

ب- الأبعاد **الاجتماعية** من حيث التغييرات اللازمة في العلاقات والتقاليد الاجتماعية التي تتمشى مع ظروف المراحل المختلفة التي تنشأ عند انتقال المجتمع من مرحلة معينة من التطور إلى مرحلة أخرى، هذه التغييرات الاجتماعية يجب أن تتم في إطار من الأسس والقواعد المستمدة من القيم الإيجابية من التراث الإنساني.

ت- الأبعاد **السياسية** وهذه تتطلب مرونة كافية وفعالية من المؤسسات السياسية تتماشى مع متطلبات مراحل التنمية بحيث توفر الاستقرار السياسي المنشود الذي يساعد على تحقيق أهداف التنمية أو ما يعرف بالتنمية السياسية.

ث- الأبعاد **التنظيمية والإدارية** وهذا يعتبر مطلباً ضرورياً لإحداث التنمية، حيث أصبح **الجهاز الحكومي** في معظم دول العالم ودول العالم النامي خاصة يطلع بعبء التنمية ويتولى قيادتها، وهذا يدعو إلى وجود **جهاز إداري مرن** يتفاعل مع مراحل التطور المختلفة للمجتمع ويطغى على البيروقراطية التي كثيراً ما تقف حجر عثرة أمام عملية التنمية.

---

[1] - وليد سالم، ص 1.

[2] - محمد شفيق،ص 18.

[3] - المرجع السابق. ص 19.

هدف التنمية الأساسي: هو توفير **الحياة الكريمة** للفرد، وهذا الهدف في حد ذاته يتطلب أكثر من مجرد زيادة في الدخل القومي أو الفردي، فالحياة الكريمة للفرد تعني بمفهومها الشامل **نوعية** الحياة التي يعيشها الفرد في المجتمع من حيث توفر المسكن الصحي الملائم والخدمات المناسبة, الصحية، والتعليمية، والاجتماعية. أي الحقوق الاجتماعية الاقتصادية للإنسان إلى جانب توفير الحاجات الضرورية بالكمية والنوعية المناسبة.**و**بدون **تفاعل الفرد** ومساهمته الفاعلة في تحقيق التنمية لا يمكن إحداث التغييرات المنشودة. من أجل ذلك لا بد من أن يشعر الفرد في المجتمع بأنه جزء من عملية التنمية من حيث رسم السياسات ووضع الخطط حتى يكون لديه الحماس والحافز لتنفيذ ما يناط به لتحقيق أهداف التنمية.

التنمية من منظور إسلامي : في مجال التنمية أتى الإسلام بإطارٍ تنموي يجمع بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية من خلال التعاليم والحوافز والقواعد التي وضعها سواء في العمل أو الإنتاج أو الملكية وتوزيع الثروة حيث تتضمن الشريعة الإسلامية جوانب متعددة وهي الجانب الروحي والجانب الخلقي والجانب الاجتماعي والجانب السياسي والجانب الاقتصادي. وهي مترابطة مع بعضها البعض بشكل تكاملي على طريق تحقيق النجاح في المجتمع من خلال التقدم الاجتماعي والاقتصادي، والإسلام **لا يرفض** الاستفادة من بعض التجارب التنموية. بصرف النظر عن مصدرها **بشرط** ألا تمس العقيدة أو تؤثر على البناء المجتمعي. وهذا يعني أن **التنمية مقبولة إسلامياً** بشرط ألا تمس العقيدة أو تؤثر على البناء المجتمعي.

يرى البعض في نماذج وأفكار الغرب أو الشرق في موضوع التنمية وتطبيقه على المجتمع الإسلامي أن مصيره سيكون الفشل. ويرجع السبب إلى عدم ملائمة هذه الأفكار موضوعياً وتاريخياً وثقافياً للمجتمع الإسلامي[1]. وعادة ما تدفع الدول الإسلامية وشعوبها ثمناً باهظاً لهذا التقليد. ويعزو الكتّاب الإسلاميين الإخفاقات بموضوع التنمية إلى الإنسان نفسه بحاجاته المتعددة والمتنوعة وإلى نوعية النظام السياسي والاقتصادي السائد في المجتمع [2].

المبادئ والأهداف الإسلامية التي تقوم عليها التنمية:

1- أن التنمية تنبع من القيم الإسلامية.

2- أن التنمية هدفها وغايتها الإنسان نفسه.

3- أن التنمية متعددة الأبعاد والجوانب ولا يتم التركيز على جانب دون الآخر.

4- ضرورة أن تلبي التنمية حاجات الإنسان من مأكل ومشرب وملبس والحاجات الأخرى الصحية والتعليمية وغيرها من الحاجات.

5- التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع الإسلامي من خلال الصدقات والزكاة وغير ذلك، وهذا يتأتى من خلال التكافل والتعاون بين أفراد المجتمع.

6- إشراك **الفرد** في عملية التنمية وعدم اقتصارها على أجهزة الدولة المختلفة.

7- إن الإسلام لا يحرم القوالب التنموية المختلفة ويدعو للاستفادة من بعض التجارب والتي قد تتوافق وبيئة المجتمع الإسلامي.

8- التوازن بين مصلحة الفرد والمصلحة العامة للمجتمع.

9- عدم إنكار الإسلام لدور المرأة في عملية التنمية جنباً إلى جنب مع الرجل.

---

[1] – عبد الهادي الجوهري، ص 292.

[2] – إسماعيل عبد الرحمن، ص 51.

10- حق الفرد بالتمتع بمردودات التنمية سواء أكان مشاركاً بها أو غير مشارك وذلك من خلال الرعاية والإسناد.

وعلى الرغم من التكاملية والشمولية التي تتصف بها التنمية إلا أن ذلك لا يلغي وجود **فروع متعددة للتنمية** [1] ومنها التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، الإدارية، السياسية، الثقافية، وبالإضافة إلى هذه **الفروع** فهناك التنمية الصحية والبيئية والتكنولوجية والمجتمعية.

1) التنمية الاقتصادية: إن أولى أولويات التنمية أن يصاحب النمو الاقتصادي إعادة في توزيع الدخل لصالح الفقراء[2]. ويتمثل ذلك في ضرورة الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة وإعطاء الأولوية لتلك الأساسيات وعلى الأخص التي تحتاجها الطبقات الفقيرة كالسلع الغذائية الضرورية والمسكن والخدمات الأساسية الأخرى كالتعليم والرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية ويكون ذلك من خلال متابعة الدول وتدخلها بين الحين والآخر من أجل تحسين شروط معيشة الفقراء والمحتاجين [3]. من خلال ما تقدم يمكن القول أن التنمية الاقتصادية تحتوي على العناصر التالية :

1- هناك معدلات عالية من النمو ولقطاعات معينة.
2- زيادة في نصيب الفرد من الدخل.
3- زيادة في الطاقة الإنتاجية.
4- تكون الزيادة على المدى البعيد.
5- تغير في الهيكل والبناء الاقتصادي.

إن كل ما تقدم عن التنمية الاقتصادية يعتمد على توفر الموارد البشرية وغير البشرية. وعلى حجم السوق المحلي. ورأس المال بأشكاله المختلفة. وفرص العمل والبطالة. وطبيعة ونوعية الإنتاج بالإضافة إلى التقدم التكنولوجي والعلمي.

2) التنمية الاجتماعية: من المعلوم أنه لا يمكن الفصل بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية لارتباطهما ببعضهما البعض. إذ تعمل التنمية الاجتماعية على خدمة الإنتاج من ناحية وخدمة الإنسان من ناحية ثانية، كما تهدف التنمية الاقتصادية إلى رفع مستوى الدخل من ناحية وإلى توفير فرص متكافئة من الخدمات لأفراد المجتمع، حيث إن الإنسان كهدف رئيسي للتنمية الاجتماعية من أقوى العوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية فهو الوسيلة التي تساعد على تحقيقها وهو الهدف الذي توجه هذه التنمية من أجله [4]. ولما كانت التنمية عملية اجتماعية متعددة الجوانب متشعبة الأبعاد فإن التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية تحققان هدفاً مشتركاً فكل واحدة تعتمد على الأخرى وتؤثر فيها. ففي الدول المتقدمة تعتمد عمليات النمو الاقتصادي **على المهارات الإنسانية** أكثر من اعتمادها على رأس المال. والتنمية بهذه الحالة تتطلب مستوى خاص من الصحة والتعليم والإنتاج يمثله التركيب السكاني للمجتمع وبناؤه الطبقي ونظمه الاجتماعية ومستوى الخدمات المقدمة إليه من تعليم وصحة ومواصلات وتغذية وفرص عمل، وتحدده وتؤثر به في ذا ت الوقت المعيقات المتصلة بالتغيير الاجتماعي كالمشكلات الاجتماعية والفوارق الكبيرة في الدخول ومستويات المعيشة بين الأفراد ومشكلات الهجرة الداخلية بين الريف والمدينة. ومشكلات النمو السكاني [5].

---

[1] – وليد سالم. ص1.
[2] – محمد عجمية،. ص 53.
[3] – المرجع السابق، ص 56.
[4] – عبد الهادي الجوهري، ص 283.
[5] – محمد شفيق، ص 10.

3) **التنمية الإدارية:** بما أن التنمية تتضمن الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، فإنها أيضاً تركز على تنمية وتطوير الجوانب الإدارية والتنظيمية بهدف جعل التنظيمات الإدارية قادرة على القيام بواجباتها ومهامها الإدارية ,
و القيام بعمليات الإصلاح الإداري الذي يتضمن إصلاح التنظيم والأساليب وطرق العمل والاستخدام الأمثل للموارد البشرية. وبالتالي يمكن النظر إلى التنمية الإدارية على أنها تنمية وتطوير للمهارات الإنسانية والسلوكية، والتي تستخدم مفاهيم علم النفس وعلم الاجتماع وعلم الإنسان لتوسيع المعارف الخاصة بسلوك الأفراد[1].

4) **التنمية السياسية:** من المعلوم أن للدولة وأية دولة سياستين. واحدة تعرف بالسياسة الخارجية والأخرى تعرف بالسياسة الداخلية. وفي ذات الوقت فإن السياسة الداخلية والخارجية تتفاعل مع بعضها البعض. وتؤثر كل واحدة في الأخرى. فعلى صعيد السياسة الخارجية تتبنى الدولة تطبيق القانون الدولي. وتلتزم بالمواثيق والمعاهدات والأعراف الدولية، أما على صعيد السياسات الداخلية فهي تعمل على بناء المؤسسات الداخلية التي تعمل على تحقيق التوازن السياسي والالتزام بالعملية الديمقراطية، والعمل على تطبيق العمل المؤسساتي. ووجود الرقابة والإشراف والمحاسبة والمساءلة ويعني هذا أن التنمية تسير في الاتجاه الصحيح. مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق الاستقرار الداخلي للدولة.

5) **التنمية الثقافية:** إذا كنا نتطلع إلى مستقبل جيد لمجتمعنا، فإن هذا التطلع لن يكون بعيداً عن الثقافة ودورها في عملية التنمية الشاملة. فالثقافة لها فاعلية لا يمكن قياس درجتها وحجمها ومساحتها وزمنها، بل ولا تعادلها أية قوة أخرى، فالحضارات إنما تنهض بالثقافة ولا تنهض بغيرها. فالثقافة بمعناها الشامل مرتبط بشكل وثيق بالهوية وتاريخ وتراث وتقاليد ولآداب أي مجتمع من المجتمعات البشرية، المشاكل التي تعترض طريق البشرية هي في الحقيقة أمرها ثقافي في المقام الأول. فالتنمية الثقافية عنصر أساسي في مختلف مشاريع التنمية والتقدم الاقتصادية والتربوية والسياسية. أن تنمية المجتمع ثقافياً هي حاجة وضرورة مستمرة ومتواصلة للارتقاء بالمجتمع في مراحله المختلفة وظروفه المتغيرة وأطواره نموه.

سمات التنمية	سمات التخلف
– ارتفاع المركز الاجتماعي للمرأة. – التحرر من العادات والتقاليد الموروثة وخاصة السلبية. – سيادة العلاقات الاجتماعية المعقدة وامتدادها خارج الأسرة والعائلة والعشيرة والقبيلة. – القدرة على الانفتاح العقلي على الأفكار الجديدة – حراك الوحدات وعدم جمودها.	– انخفاض المركز الاجتماعي للمرأة. – تحكم العادات والتقاليد الموروثة بالسلوك. – سيادة العلاقات الاجتماعية الأولية البسيطة والمباشرة واقتصارها على العائلة. – عدم القدرة على الانفتاح على الأفكار الجديدة. – جمود في الوحدات وعدم حراكها.

كيف تصبح التنمية تنمية مستدامة ؟

تعتبر التنمية المستدامة هدفاً سامياً باعتبارها من الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها، وتعني التنمية المستدامة أن التقدم الاجتماعي والاقتصادي يمكن أن يتحقق دون أن يكون هناك نفاذاً للمواد الطبيعية، وهي أيضا تلك التنمية التي يمكن أن تحقق الحاجات وطموح الحاضر دون تضحية بقدرة الأجيال على مواجهة احتياجاتهم، وهذا يعني إشراك وتعاون

[1] –كامل المغربي، المدخل لإدارة الأعمال،(عمان : مكتبة عمان، 1984)، ص 52.

قدرات **جميع فئات المجتمع** دون استثناء[1]. ولكي تحقق التنمية المستدامة الأهداف المرجوة منها فإنه من الضروري النظر إلى الفئات الأكثر حاجة والأكثر تضرراً, أو ما يعرف بالفئات المهمشة، وإفساح المجال أمامها للمشاركة والتعبير عن آرائها بحرية. دونما أن يكون هناك سيطرة أو سطوة لفئة على أخرى، ولتحقيق التنمية المستدامة لا بد أن يكون هناك **ربط واضح وحقيقي** بين جميع حلقاتها وفي ذات الوقت بين المشاركة والديمقراطية , وأن يكون هناك ممارسة فعلية لهذا المفهوم. وتوزيع للسلطات من خلال **اللامركزية** باعتبارها آلية مهمة من آليات التنمية المستدامة. وإذا ما أردنا لذلك أن ينجح **فلا بد من إشراك الأفراد** في المشروعات التي تقوم على تنفيذها المؤسسات الدولية والإقليمية على أساس حكم القانون وتوزيع المسؤولية والمساءلة مما يؤدي إلى مزيد من الترابط الاجتماعي وترشيد الأداء في مجال التربية والتعليم والصحة والاقتصاد والاستثمار والسلوك العام والمحافظة على البيئة وغيرها [2].

تعتمد **استدامة التنمية** على وجود وتوفر شبكة من الأجهزة والمؤسسات التي تضمن توفر الخدمات, وتوصل الفرد للاستفادة من الموارد المتاحة، وتزداد إمكانية تمتع الفرد بحقوقه، واحترام المجتمع لهذه الحقوق بازدياد وتنظيم هذه الأجهزة والخدمات، وبازدياد وضوح وسلامة العلاقة بينهما وتنبثق هذه الأجسام والأجهزة من السلطات الثلاث وهي السلطة **التنفيذية** بإداراتها المختلفة وآليات المراقبة والتنفيذ لديها بما فيها أجهزة الأمن المختلفة، والسلطة **التشريعية** وما لها من دور في التشريع ومراقبة السلطة التنفيذية، والسلطة **القضائية** [3]، هذا بالإضافة إلى تمتع الفرد بحقوقه المختلفة من خلال بنية القوانين واللوائح ودرجة تقدمها وتطورها. وما يحتويه ذلك من وجود آليات لمشاركة الفرد في وضع سياسات الدولة ومناقشتها، وهذا يتأتى من خلال **احترام الحقوق المدنية** والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إن وجود **واحترام مثل هذه الحقوق** يؤدي في المحصلة النهائية إلى وجود تنمية **متواصلة**. لذلك ليس كافياً الاعتراف في الحق في التنمية وحقوق الإنسان في النظام القانوني الوطني، بل يجب على الدول أيضاً أن تكفل وسائل ممارسة هذه الحقوق والتمتع بها على أساس تكافؤ الفرص[4]. و**كمتطلبات لعملية التنمية المستدامة** فإن ذلك يتطلب أن تكون الخطوات متتالية ومترابطة مع بعضها البعض **فأولاً** بناء قاعدة معلوماتية موثقة بالمعطيات القائمة والموجودة داخل المجتمع، **ثانياً**، دراسة وتحليل بشكل شامل وتكاملي لتحديد جميع احتياجات ومتطلبات تنمية المجتمع من مختلف الجوانب وفي كافة المجالات، **وثالثاً** اعتماد خطة تحدد الأهداف وترتب الأولويات المنوي تحقيقها مجتمعياً، وترسم السياسات والبدائل والمراحل الزمنية للتنفيذ، استنادا لجميع المتطلبات المتوفرة [5]، ولكي يكون هناك مواصلة دائمة في العملية التنموية فهذا يتطلب أن تكون العملية التنموية ذات شمولية، أي أن تشمل جميع أشكال وفروع التنمية دون استثناء. معتمدة على الذات في المقام الأول وتقليص الاعتماد على الخارج. وذات توجه إنتاجي لا سيما الإنتاج لغاية سد الاحتياجات المحلية أولاً [6].

---

[1] – إسماعيل سراج الدين، ص 152.

[2] – إبراهيم الدقاق، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،تقرير التنمية البشرية للعام 1998. ملاحظات على الأداء،(رام الله : برنامج دراسات التنمية 1999). ص 33.

[3] – مرفت رشماوي، حقوق الإنسان والتنمية البشرية المستدامة في فلسطين،(رام الله : مشروع التنمية المستدامة ومؤسسة الحق،1997). ص 7.

[4] – أمير سالم وعلاء غانم، خرافة التنمية،(القاهرة :مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان.ط1 1994). ص12-14.

[5] – علي الجرباوي، ص 13.

[6] – وليد سالم، موقف أولي من قضايا الدعم والتمويل،ورقة عمل غير منشورة. ص 1 – 2. وأيضاً جورج كرزم، نحو تنمية زراعية بديلة ومعتمدة على الذات،(رام الله : برنامج دراسات التنمية و مركز العمل التنموي، 1999)، ص 32.

إن الأساس الحقيقي للتنمية المستدامة يتحدد أساساً على مدى التركيز على الإنسان نفسه، **فالإنسان** هو أساس التنمية وعمادها، فالتنمية هي تنمية الجمهور بواسطتهم ولمصلحتهم[1]. بمعنى إشراكهم ومشاركتهم بالتخطيط والتنفيذ والرقابة والإشراف والمراقبة والنتائج ولهذا يجب أن تكون التنمية المستدامة منطلقة من مجموعة من العمليات التي يجب أن تكون في إطار خطة طويلة قابلة للتحقيق **لا تتأثر بغياب أفراد** أو تتأثر بسبب فشل منهج في التطبيق أو تخضع للمزاج والهوى الشخصي وبذلك تكون التنمية المتواصلة أشبه بالعقد متصلة مع بعضها البعض من خلال أهداف قريبة توصلنا إلى أهداف بعيدة، والتنمية المتواصلة هي التنمية التي تحقق وتشبع احتياجات الحاضر دون الإخلال باحتياجات المستقبل، وبمعنى آخر هي الاستفادة من مصادر الثروة ليس اليوم فقط بل غداً[2]. **وعلى الجهة الأخرى فإن لمؤسسات المجتمع المدني** على اختلافها لا سيما المؤسسات الأهلية **أهمية بالغة** في عملية التنمية المتواصلة **لما تتمتع** به هذه المؤسسات من حرفية ومهنية وإمكانيات مختلفة ومتعددة **مما يؤهلها لأن تكون جنباً إلى جنب مع الجمهور في حقل المشروعات التنموية المستدامة،** بالإضافة إلى تاريخها وخبراتها في هذا المجال **وقدرتها على الوصول** للفئات المهشمة مما يعني إمكانية العمل على توعية الناس بأهمية أدوارهم ومشاركتهم في العملية التنموية. إن استدامة التنمية تعتمد أيضا على الأولويات في ضوء استدامة الأثر، وهي أيضا نابعة من **المبادرات المحلية** والتي تشمل جميع الفئات , بما فيها النساء والأطفال[3].

ومن خلال التركيز على **المشاركة الشعبية** يبرز دور **المنظمات غير الحكومية** الممثلة في كثير من الجمعيات الخيرية والاجتماعية **كطرف** أساسي في مسيرة التنمية بمختلف جوانبها. ركزت **معظم الأمم** في العديد من المناسبات على أهمية الدور التنفيذي لتلك المنظمات والجمعيات والهيئات الخاصة والخيرية في مجال الإدارة والبيئة والتنمية, حيث شهد المؤتمر الكبير المعني بالبيئة والتنمية والمعروف بمؤتمر قمة الأرض الذي عقد في مدينة (رو) بالبرازيل عام 1992م شهد حضور 172 حكومة وأكثر من 650 منظمة غير حكومية. كما نص جدول أعمال القرن الواحد والعشرون في ذلك المؤتمر على ضرورة دعم وإشراك الشرائح الاجتماعية بما في ذلك الشباب والمنظمات غير الحكومية في مسيرة التنمية.

ومن **الاستراتيجيات** التي **اقترحها البنك الدولي** لدول منطقة الشرق الوسط وشمال أفريقيا لتحقيق التنمية المستدامة هي **تقوية المؤسسات** البيئية والمشاركة **الشعبية** عبر بناء القدرات المؤسسية في مجال وضع السياسات البيئية كأولوية قصوى. وكذلك عبر تحسين القدرات الإدارية والفنية وتقوية أجهزة مراقبة وتطبيق معايير النوعية البيئية. كما يتطلب ذلك أيضاً ضرورة الإعلان عن المخاطر البيئية وإشراك **الجمهور** في تحديد الأولويات واتخاذ القرارات وتحفيز العمل الشعبي وزيادة الوعي. و كما هو قائم في كثير من بلدان العالم **تتواجد الجمعيات الخيرية** في بلدان العالم العربي حيث تسعى للقيام بأدوار مختلفة وفقاً لاحتياجات المجتمع[4].

---

[1] – جميل هلال، انعكاسات مفهوم التنمية البشرية المستدامة على التخطيط التنموي، (في نادر سعيد، محرراً)، (رام الله : برنامج دراسات التنمية،حزيران 1998). ص 36.

[2] – عبد الله الحوراني، الجمعيات الأهلية ومشاركتها في التنمية، الحياة الجديدة، الثلاثاء 27 / 4 / 1999. ص 14. وأيضاً وليد سالم، موقف أولي من قضايا الدعم والتمويل، ص 1.

[3] – تيموثي روذ رميل،تمويل التنمية من منظور الأمم المتحدة الإنمائي. في (نادر سعيد، محرراً)،(رام الله : برنامج دراسات التنمية، أيلول 1998)، ص 11.

[4] إستراتيجية بيئية لتحقيق التنمية القابلة للاستمرار في منظمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – واشنطن – البنك الدولي – إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا –ص5.

الفصل الثاني
التنمية والعولمة والعالم الإسلامي

التنمية والعولمة:

في ظل التحولات المتسارعة والشاملة نحو اقتصاد المعرفة والمعلومات والمستندة على التطورات الهائلة في الثورة العلمية والتكنولوجية، والاتساع الكبير في مجالات تطبيقها بفعل ثورة المعلومات والاتصالات والمواصلات والتي أدت إلى إحداث **انقلاب جذري في مختلف المفاهيم التقليدية المتعلقة بمصادر النمو وأساسيات التنمية**، فانه لم يعد للموارد المادية المحكومة بموقع جغرافي معين ووفرة الموارد الطبيعية ورأس المال **أهميتها السابقة**، كما لم يعد للعمالة الرخيصة ذات الأهمية والتأثير في رفع معدلات الإنتاجية في كثير من الدول والتي أحدثت معدلات نمو كبيرة في اقتصادياتها، ومع عولمة الاقتصاد وتحرير التجارة الدولية أصبحت المنافسة على الصعيد العالمي أكثر تأثيراً من حركة رأس المال والأجور وحجم العمالة على قوى العرض والطلب في السوق المحلي , حيث ارتبطت المنافسة العالمية في تغيير نمط الطلب على العمل والذي أرتبط بشكل كبير بالعائد الإنتاجي المعتمد على ما تملكه القوى العاملة من مستوى معرفي ومستوى المهارة في قوة العمل.

وتفيد تجارب الدول الآسيوية والتي حققت نموا كبيرا ومتواصلا خلال العقود الثلاثة الماضية إلى **الدور الرئيسي لتطور رأس المال البشري** في تقليل الفجوة التنموية التي تفصلها عن الدول والمجتمعات الأكثر تقدما صناعيا وتجاريا وأظهرت أيضاً تجربة هذه الدول **وجود العلاقة** القوية والتبادلية بين تطور قوى العرض من العمالة والطلب عليها، حيث كان لتطور عرض العمالة والناجم أصلا عن **تطور التعليم** كماً ونوعاً والتحسن في إنتاجية العمالة دوره الفاعل في توجيه الطلب وتوسيعه على العمالة الماهرة. كما أن ارتفاع معدلات العائد نتيجة لاستخدام هذه العمالة الماهرة في مختلف القطاعات الاقتصادية دوره الأساسي في توجيه وتوسيع حجم الاستثمارات الاقتصادية المختلفة وكذلك في **توسيع حجم الاستثمار في رأس المال البشري** من خلال تطور أساليب التعليم والتدريب والذي تحتاجه القوى العاملة[1].

ويمكن القول أن التنمية هي عملية مستمرة متواصلة، تترابط خلالها المدخلات والمخرجات من خلال مسارات الإنتاج المختلفة وقد نمت القطاعات الإنتاجية بشكل ملحوظ خلال العقدين الماضيين، الأمر الذي يعني ضرورة تطوير مدخلات العملية التنموية بشكل منظم وجاد. وما من شك في أن القوى العاملة هي أهم هذه المدخلات، لذلك نرى أن التدريب والارتقاء بمقدرات وطاقات الإنسان يعتبر من أولويات هذه المرحلة حيث يفرض ذلك إعادة تقويم مجالات التدريب ونظمه[2].

أما جوانب القصور في برامج التعليم المعدة لرأس المال البشري فهي:

1. عدم مواكبة البرامج وبالتالي المساقات المطروحة لاحتياجات الحقيقية والفعلية للسوق المحلي والعالمي والإقليمي من الكوادر البشرية المدربة والمعدة.
2. ضعف جوانب التطبيق العملي في المساقات المطروحة وعدم أهلية المختبرات المتوفرة لإجراء البحوث والتجارب العلمية.
3. أسلوب التعليم في الجامعات المحلية هو أسلوب تقليدي وتلقيني لا يتماشى وروح العصر، وغير قادر على إنتاج القدرات الضرورية لتوطين التكنولوجيا وإنتاج المعرفة وامتلاك التقنيات ذاتها.

[1] – الإغاثة الزراعية الفلسطينية، برامج العلوم الزراعية، الملحق رقم 7

[2] – الدكتور عادل بن شاهين الدوسري، الحاجة إلى إستراتيجية عليا للتدريب بالمملكة، ورقة عمل مقدمة إلى مجلة أكاديمية الفيصل العالمية.

4. عدم استخدام الوسائل السمعية والبصرية الحديثة في عرض المادة والمساقات التعليمية والأجهزة التكنولوجية.
5. تدني معرفة المدرسين بمتطلبات واحتياجات سوق العمل المحلي من الكوادر والمصادر البشرية المدربة والمؤهلة.

المفهوم الدولي للتنمية[1]:

إن مراجعة التراث العلمي حول موضوع التنمية تظهر لنا التنوع والتباين الشاسع في المفهوم للتنمية. فمن تحديد المفهوم تاريخيا بمدى تطور الدول في الجانب الصناعي وذلك يعود بشكل رئيس لكون كل من كتب عن التنمية ينتمي إلى مجموعة الدول الصناعية والذين يسمون أنفسهم بالعالم الأول، إلى تحديد المفهوم بتطوير قدرة الدول والشعوب على النمو وتوفير وسائل العيش الكريمة من مصادر طاقة وإنتاج وغذاء وكماليات وغيرها، وفي المقابل هناك المفهوم **الاقتصادي الإداري للتنمية** والذي يقول بأن التنمية الحقيقية للشعوب هي تلك التي تقوم على التطوير المركز للقدرات الخاصة والمهنة للفرد لأن **البشر هم الثروة الحقيقة للشعوب**. هناك أيضا **التعريف المعرفي للتنمية** والذي مفاده أن المجتمع ينمي مصادره البشرية بالتعليم والتدريب لأفراده من اجل التنمية في هذا المجتمع. أي أن **التنمية الحقيقية** تكون بالاستثمار في تطوير وتنمية الإنسان والذي بدوره يقوم بتنمية مجتمعه. ومن أجل ذلك ظهر تيار فكري حديثا يدعو **لإعادة النظر** في خطط التنمية الشاملة للدول على أساس أن هذه الخطط التنموية تصمم **بحيث يكون الهدف الأساس هو التنمية البشرية** بالمقام الأول وان التطور المادي والاقتصادي والصناعي يأتي بعد بناء قاعدة عريضة من ذوي التأهيل العالي من المواطنين. وقد تبنت بالفعل كثير من الدول هذا المسار مما أعاد خلط الأوراق فيما يسمى بتصنيف الدول تنمويا حسب المعايير الدولية السائدة والذي أدى بدوره إلى إيجاد معيار جديد لتصنيف الدول تنمويا.

التنمية البشرية والمعايير الدولية

يعتقد الكثير أن مؤشر التنمية هو في معايير التمدين أو المدينة وهو ما يعرف بالنمو الحضري و مدى ما تسجله الدول أو الأمم من علامات التنمية الحضرية المبنية بشكل خاص كالمدن والطرق والجسور والسدود والمطارات والمصانع وغيرها. و بذلك أصبح الإنجاز المادي هو المؤشر على التنمية في تجريد خالص للجانب المادي ناسين أو متناسين الجانب البشري و الذي هو الباعث الحقيقي لكل هذه المنجزات. و عليه فلعل من المناسب تحديد هذا المفهوم لدينا قبل الاسترسال في حديثنا هذا. **فالتنمية الحقيقية** كمؤشر للرقي البشري أو الحضاري تكمن في مدى نمو الجانب المعرفي والخبراتي للإنسان، و لذلك فإننا نجد أن كثيراً من المنظمات الدولية حالياً قد اعتمدت أسلوبا حديثا لقياس نمو الدول، كما أسلفنا، يبعد عن المقاييس القديمة كالتصنيف السابق لدول العالم إلى دول نامية و دول متطورة و دول صناعية، أو دول ذات تخطيط مركزي الخ. بل إن احدث مؤشر للتنمية اعتمدته هيئة الأمم المتحدة في عام 1990 هو مؤشر التنمية البشرية HDI. والذي يعتمد بشكل رئيس على الحالة التعليمية أو المستوى التعليمي للشرائح السكانية بالدول حسب معيار معين. وقد ظهرت بعد ذلك لبعض المنظمات الدولية ذات الأهداف الخاصة والغير رسمية أساليب أخرى متعددة لقياس التنمية في دول العالم تعتمد بشكل رئيس على عدد من المميزات البشرية منها الحالة التعليمية ومستوى المعرفة والحالة الاجتماعية والأسرية وغيرها من الخصائص السكانية الأخرى.

نخلص من هذا إلى أن **المفهوم الحديث للتنمية** لم يعد ذلك المفهوم الذي كنا نسمع به سابقاً من حيث تصنيف الدول بناء على دخولها أو مستوى مقدراتها أو تجهيزاتها الأساسية أو نسبة العمران بها، الخ. بل أصبح المعيار هو الإنسان ومدى نموه وتطور في الجانب المعرفي والخبراتي، محدداً بذلك المفهوم الجديد للتنمية وعلاقتها اللصيقة بالتعليم.

[1] الدكتور عادل بن شاهين الدوسري، الحاجة إلى إستراتيجية عليا للتدريب بالمملكة، ورقة عمل مقدمة إلى مجلة أكاديمية الفيصل العالمية.

العالم الإسلامي وتحديات العولمة[1]

دخول المساهمات من منظور إسلامي لمعالجة قضايا العولمة والتنمية بدأت متأخرة بعض الشيء لعوامل عديدة، ولكن ربما لارتباط المناظرة حول التنمية، والحداثة، والتبعية والتخلف والنمو، والإنماء أو التطور، بالفكر الغربي بصورة عامة، وبتطور المجتمعات الرأسمالية تحديداً من مرحلة إلى أخرى.

وقد اختلطت هذه المفاهيم في الأدبيات المنطلقة من منظور إسلامي، باصطلاحات أخرى مثل التغريب، العلاقة بين الغرب المسيحي بصورة عامة والشرق المسلم، حيث ارتبط الغرب بالقوة والعلم والتمدن، بينما ارتبط الشرق بالجمود والتخلف، ولعل هذا ما جعل المنظرين الإسلاميين ينظرون إلى الدراسات التي تتناول العولمة أو النخبة بصورة مبدئية على أنها مجالات أو علوم قامت أساسا على النظر في أحوال أمم الشرق جملة، على نسق الاستشراق.

ولاعتبار أن هذه المجالات، والمقصود هنا «العولمة»، جاءت من الغرب لاحتواء الشرق، كان لا بد للمساهمات القائمة على منظور إسلامي أن تتجه إلى منحى المقارنة ثم النقد لهذه التوجهات من وجهة النظر المعرفية الإسلامية. ولذلك يمكن القول إن هذه المنهجية تستند **أولا** الى منهج نقدي، **وثانيا** على تحديد منطلق جديد يعتمد هنا على إسلامية المنطلق، ثم خصائص تلك المنهجية الإسلامية، **وثالثاً** في نسق الأساس المعرفي لنظريات التنمية والحداثة، على اعتبار أنها انبثقت من مشروع حضاري غربي . ويتم ذلك كما يقول نصر عارف . عبر عرض المقولات الرئيسية لتلك النظريات، ومحاولة استكشاف نظرية إسلامية في هذا المجال.

ان هناك محاولات جادة لوضع أسس نظرية لمعضلة التخلف التي تواجه العالم الثالث ولا سيما الإسلامي منه، وتبدأ هذه المحاولات، كما قلنا، **بنقد** مرجعي للكتابات العربية في هذا الشأن، ويتركز انتقاد المنظرين الإسلاميين لنظريات التنمية والحداثة على: قصور المناهج المستخدمة في دراسة قضايا التنمية، حيث تختصر أوجه القصور في الطبيعة الجامدة لهذه المناهج، وفي ميكانيكيتها، وفي تفتيت الظاهرة الاجتماعية، وافتقارها للتكامل المنهجي. ومن الانفصال بين المقولات والموضوعات، وفي محدودية فهم الواقع السياسي للدول النامية.

ويتركز **الانتقاد الثاني**: على تحول العلم على يد أبناء الدول غير الأوروبية إلى ممارسة ذهنية مجردة. أما **الانتقاد الثالث** فهو أكثرها للجدل، حيث هناك من يرى عدم شرعية تقليد غير المسلمين في عقائدهم وأفكارهم ومناهجهم.

ويخلص المنظرون الإسلاميون الى أن نظريات التنمية والحداثة والعولمة ليست وليدة المرحلة التاريخية المعاصرة، بل أن جذورها تمتد إلى تاريخ تطور العلوم الأوروبية، وإن جاءت الآن بتسميات جديدة.

ويبقى مفكرو الأمة أمام تحديات كبيرة، تتطلب جهدا في فهم ضرورة تقديم نماذج حضارية إسلامية قادرة على فهم طبيعة الظروف العصرية، وتعمل على إخراج العالم الإسلامي من مأزقه، والاندماج مع العالم الجديد يتطلب رؤية جديدة لمفاهيم قديمة فقدت فاعليتها في بناء جسور التواصل مع الثقافة العالمية. إن الجهد النظري نحو إطار إسلامي نظري وعملي يتحدد أيضا بتحديات خلق الإطار في ظل منافسة عالمية، وفي ظل تقدم غربي عقلاني رهيب، فهل يمكن أولاً التطور بشكل مستقل، وكيف؟ وهل تصمد البنية المؤسساتية «الإسلامية» لضغط التأثيرات العالمية؟ وما هي مساحة التفاعل مع الثقافات الأخرى؟

الجوانب الخلقية للعولمة من منظور إسلامي[2]:

---

[1] مقالة، أستاذ علم الاجتماع وعميد كلية العلوم الاجتماعية، Altarrah@hotmail.com.

[2] من حديث، الشيخ محمد مختار السلامي، المنشور على شبكة الانترنت.

العولمة هي الطور الذي يراد أن تستقر عليه الإنسانية0 وهي امتداد للحداثة المتولدة عن النظام الرأسمالي0 وجوهر ذلك هو التفاعل بين مجموعة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية والتكنولوجية في كوكبة مترابطة يتأثر كل واحد منها بالآخر ويؤثر فيه0 هدفها الربط المحكم بين مناطق العالم جميعها لتسير في موكب واحد0 ومن مقوماتها، **الإعلام** = اعتمد الإعلام،على التقدم التكنولوجي الضخم فتغلب على حدود الزمان والمكان والعوازل الحقيقية والمصطنعة، وعلى الدراسات النفسية والاجتماعية، فتمكن من صياغة العقول والمشاعر الإنسانية والرغبات، وأثر في التوجيه السياسي والمسيرة الاقتصادية، وتولت ذلك مع الدول العظمى شركات عملاقة لتجعل العالم لا يتصور الحق إلا ما تقرره القوة الأعظم ويحقن هذا الإعلام الفكر البشري بمواد مغشوشة مضللة. كما إن هذا الإعلام المعولم قد أضعف قدرات الحكومات على تحديد نمط التوجيه السياسي داخل حدودها الوطنية فسلبها أخص خصائصها0 وهذا ما يحتم على العالم النامي المغزو – والدول الإسلامية والعربية منه– أن يتنبه لخطر اقتحام حدوده رغم أنفه ويعمل على تغيير أساليبه التمجيدية، ويكيف إعلامه بما يضمن اطمئنان مواطنيه لصدقه0فهل تستطيع تلكم الدول النجاح في هذا التحدي؟

وبجانب التأثير السياسي **فللإعلام** كبير التأثير في الاقتصاد والثقافة، إذ جمع الإعلام المعولم بينهما، فنشر ثقافة الاستهلاك تعمل على تغيير أنماط الحياة كلها، فخلق من الوهم عالما مصنوعا، وسلخت مشاهد التلفاز والسينما الإنسان من جلدته، ورسخت إحساسه بتفاهة مميزاته القومية وثقافته، وما هو بين يديه من أشياء0 **تدفق التجارة** = العولمة كما تريده لها الولايات المتحدة والدول الدائرة في فلكها من أخص خصائصها فتح الأبواب لتدفق التجارة العالمية في السلع والخدمات، وحرية انتقال رؤوس الأموال، واعتماد التكنولوجيا المتطورة لمضاعفة الإنتاج، وبالتالي الاستهلاك، وإطلاق أيدي الشركات متعددة الجنسيات لتزداد تضخما في نفسها وفي تكتلها فيما بينها. والدول الغنية قد حصنت نفسها من سلبيات العولمة بواسطة التكتلات الكبرى0 بينما الدول النامية ما تزال متفرقة، اقتصادها مهمش، ومغيب أي واحدة منها يمر دون أن يشعر به أحد، كما أن حرية التجارة وما يصحبها من الاندفاع نحو الاستهلاك يزيد في أبعاد الهوة بين الشمال والجنوب والأغنياء والفقراء، وحرية انتقال رؤوس الأموال يعرض الدول النامية إلى أزمات في التشغيل، وفي القوة النقدية، والى قبول التدخل في شؤونها الداخلية إذا ما هدد أصحاب رؤوس الأموال بأخذ أموالهم وتحويل نشاطهم0 أما التكنولوجيا المتطورة فأمل انتقالها إلى الدول النامية ضرب من أحلام اليقظة، إذ تحرص الدول والشركات العملاقة على سرية ما تمتلكه من أسرار تكنولوجية وتحميه ببراءة الاختراع0 والشركات المتعددة الجنسيات هي فوق سيطرة الدول بل لعلها هي التي تسيطر على اتخاذ القرارات بما يضمن لها مصالحها المادية ولو كان ذلك على حساب حياة الفقراء والمحاويج، يتبين من التعمق في العولمة كما أخذت تتبين ملامحها الأولى أنها تتحدى العالم النامي تحديا إن لم يستيقظ ويعمل العمل الجاد فتسحقه 0وذلك مما يحتم عليه كضرورة لا خيار له فيها أن يتكتل في وحدات تستطيع أن تفسر قرارات(WTO) وما لحقها وتسير التطبيقات بما يمكنها من التطور الإيجابي وعلى الدولة الأعظم أن تقدر أن الهيمنة الثقافية والعمل على توحيد ملامح العالم لا يؤدي إلا إلى بروز ظاهرة التعصب للمظاهر فضلا عن الجوهر، ونشر العنف، ورفض الآخر، وعليها أن تطبق الديموقراطية تطبيقا صادقا بميزان واحد بدون انحياز، وذلك ما يعطي للعولمة وجها إنسانيا فقدته الحداثة ففشلت من تمكين البشر من الرخاء والأمن، وقتلت المشاعر النبيلة من الأخوة والتكامل.

الإعلان الدولي للتنمية المستدامة في الألفية الجديدة

جاء في الإعلان بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة: "نحن ممثلي الحكومات، المجتمعين في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، بهدي من مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، لغرض استعراض تنفيذ جدول أعمال الموئل، لأجل الاعتراف بما أحرز من تقدم وتحديد العقبات والقضايا الناشئة، نجدد تأكيد عزمنا على تنفيذ إعلان

اسطنبول بشأن المستوطنات البشرية[1] وجدول أعمال الموئل[2] تنفيذا كاملا، والتزامنا بذلك، وبالبت في المبادرات الإضافية، بروح إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[3]. وسيظل إعلان اسطنبول وجدول أعمال الموئل الإطار الأساسي للتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في السنوات القادمة.

ولذلك، فإننا نوصي:

– نعيد التأكيد على أن الإنسان هو المحور في انشغالنا **بالتنمية المستدامة** وهو الأساس فيما نتخذه من إجراءات لتنفيذ جدول أعمال الموئل.

– ونحدد التزاماتنا الواردة في جدول أعمال الموئل[4]، والمتعلقة بتوفير المأوى المناسب للجميع وتنمية المستوطنات البشرية تنمية مستدامة، وتحقيق التمكين والمشاركة، والمساواة بين الجنسين، وتمويل المأوى والمستوطنات البشرية، والتعاون الدولي، وتقييم ما يُحرز من تقدم، ونؤكدها ثانية.

– ونلاحظ بقلق بالغ الأوضاع الراهنة للمستوطنات البشرية في أنحاء العالم ولا سيما ما يورده التقرير العالمي الثالث عن المستوطنات البشرية، 2001.

ومن الأمور الحرجة أن معظم السكان الذين يعانون من الفقر لا يزالون يفتقرون إلى الضمان القانوني لامتلاك مساكنهم، فيما يفتقر آخرون حتى إلى المأوى الأساسي. وهكذا لا تزال هناك **عقبات خطيرة تواجه التنمية المستدامة** للمستوطنات البشرية:

–فوعياً منا بمسؤولياتنا تجاه الأجيال المقبلة في مستهل الألفية الجديدة، نلتزم التزاما قويا بتوفير المأوى الكافي للجميع و**التنمية المستدامة** للمستوطنات البشرية في عالم آخذ في التحضر. وندعو الشعوب من جميع البلدان، وفي كل مجالات الحياة وكذلك المجتمع الدولي، إلى الانضمام إلى الالتزام المتجدد برؤيتنا المشتركة من أجل قيام عالم أكثر عدلا وإنصافا.

– ونطلب إلى المجتمع الدولي تقديم الدعم الشديد للقضاء على الفقر، ونرحب بالمشاورات التي يجريها الأمين العام حاليا بشأن إنشاء صندوق للتضامن العالمي من أجل القضاء على الفقر لأهداف عدة من بينها تمويل وتحقيق السياسات والبرامج الاجتماعية لجدول أعمال الموئل للتصدي لتحديات القضاء على الفقر والتنمية المستدامة في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا، مع مراعاة **الجانب التطوعي** لهذه المساهمات.

وعقدنا العزم كذلك على تمكين السلطات المحلية، **والمنظمات غير الحكومية**، والشركاء الآخرين في جدول أعمال الموئل، داخل الإطار القانوني لكل بلد ووفقا لأوضاعه، من أداء دور أكثر فعالية في توفير المأوى وفي تحقيق التنمية المستدامة بالمستوطنات البشرية.

– ونحن نعتبر تنفيذ جدول أعمال الموئل جزءا لا يتجزأ من الكفاح العام في سبيل استئصال شأفة الفقر. ونرى أن تنفيذ جدول أعمال الموئل والسعي من أجل التنمية المستدامة متشابكان بصورة وثيقة ومترابطان، وأن تنمية المستوطنات البشرية

---

1 تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، اسطنبول، 3-14 حزيران/يونيه 1996 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.97.IV.6)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق الأول.

2 المرجع نفسه، المرفق الثاني.

3 القرار 2/55.

4 تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) اسطنبول، 3-14 حزيران/يونيه 1996 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.97.IV.6)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق الثاني، الفقرة 25.

عامل رئيسي في تحقيق التنمية المستدامة. وقد وفرت القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ في عام 2002 فرصة جيدة لزيادة تنمية هذه العلاقة وتكثيفها.

الفصل الثالث

القطاع الأهلي(المنظمات غير الحكومية)

ما هي المنظمات غير الحكومية؟

تطلق عدّة مصطلحات على المنظمات غير الحكومية، كالمنظمات غير الربحية، والمنظمات الأهلية، وغيرها. ويمكن القول أن كلها تؤدي إلى نفس المعنى، ونقدم فيما يلي سرداً ببعض التعريفات الرسمية والعلمية لهذا المصطلح:

منظمة غير حكومية[1]: يشير هذا المصطلح إلى اتحاد أو جمعية أو مؤسسة أو صندوق خيري أو مؤسسة (شركة) لا تسعى للربح أو أي شخص اعتباري آخر لا يعتبر بموجب النظام القانوني المعني جزءاً من القطاع الحكومي ولا يدار لأغراض تحقيق الربح، أي أنه إذا تحققت أرباح فلا يتم ولا يمكن توزيعها باعتبارها أرباحاً.

مصطلح "منظمات غير حكومية" ليس مصطلحاً قانونياً، ولكنه يستخدم عند الإشارة إلى الهيئات غير الحكومية التي لا تسعى للربح والعاملة في الأنشطة الاجتماعية أو التنمية.

وعند إلقاء نظرة أشمل على هذا الميدان، يتضح أنه لا توجد مصطلحات متفق عليها لوصف قطاع المنظمات غير الحكومية، فالفرنسيون يستخدمون مصطلح economie social الاقتصاد الاجتماعي، والبريطانيون يستخدمون مصطلح public charities الجمعيات الخيرية العامة، واليابانيون يستخدمون مصطلح مؤسسات المصلحة العامة، والألمان يستخدمون مصطلح vereine، والذي يعني الجمعيات أو الاتحادات، كما يتحدث الأميركيون عن المنظمات التي لا تستهدف الربح، والمنظمات التي لا تسعى للربح، والمنظمات المعفاة من الضرائب، والمنظمات التطوعية الخاصة، وهناك من يستخدم مصطلح منظمات المجتمع المدني. ومن المتعذر التوفيق بين هذه المصطلحات، أو حتى إيجاد قاسم مشترك بينها. وكل ما يمكن عمله هو أن نكون واضحين في استعمال المصطلح المستخدم هنا، أي ماذا يشمل هذا المصطلح وماذا لا يشمل.

وقد تصدر الكتابات الحديثة تسمية القطاع الثالث أو القطاع الأهلي، وهي التي أحبذ.

ويشير مصطلح المنظمات غير الحكومية إلى مجموعة كبيرة من المنظمات المستقلة إلى حد كبير عن الحكومات وتتسم بصورة رئيسية بأن لها أهدافاً إنسانية أو تعاونية أكثر من كونها أهدافاً تجارية، وتسعى بصورة عامة إلى تخفيف المعاناة، أو تعزيز مصالح الفقراء والفئات المستضعفة الأخرى، أو حماية البيئة، أو توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، أو الاضطلاع بتنمية المجتمعات المحلية.

كما يشير مصطلح المنظمات غير الحكومية إلى الهيئات المنظمة رسمياً ومنشأة قانونياً، أي الهيئات المعترف بها كأشخاص معنويين (قانونيين) أو اعتباريين في النظام القانوني الذي تنشأ في إطاره.

معايير لتعريف المنظمات الأهلية هي :

---

[1] دليل الممارسات السلمية بشأن وضع القوانين المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية، مسودة مناقشة، أعدها البنك الدولي، المركز الدولي لقوانين الهيئات التي لا تستهدف الربح، بحث رقم 26أ، مايو 1997، سلسلة بحوث التنمية الاجتماعية.

– أن يكون للمنظمة شكل مؤسسي موحد محدد يميزها عن مجرد التجمع المؤقت.
– أن تكون منفصلة مؤسسيا عن الحكومة حتى ولو حصلت على بعض الدعم أحيانا من الحكومة.
– أن تكون الأرباح التي تجنيها تصب في الهدف الذي قامت من اجله.
– أن تحكم وتدار ذاتيا وليس من قوة خارجية.
– أن لا تعمل بالسياسة بالمعنى الحزبي.
– أن تشتمل على قدر من المساهمة التطوعية.
– لا تعتبر حقوق الإنسان في حالة الجمعيات الأهلية عملا سياسيا.

دور المنظمات غير الربحية:

تقوم المنظمات غير الحكومية بدور فاعل في تلبية الاحتياجات الاجتماعية وتسهم في تسهيل إحداث التغيير الاجتماعي نحو الأفضل، و تتمتع بقدرات هيكلية وإدارية وفنية عالية تتناسب مع الدور الذي تلعبه في المجتمع، وتتمتع قيادات هذه المنظمات والعاملين فيها وأعضائها بمهارات إدارية وفنية تمكنهم من تسيير أعمال منظماتهم بصورة مهنية عالية .

ينبغي تزويد المنظمات غير الحكومية بالخبرات والمهارات والمعارف الأساسية والمتخصصة في قطاع العمل الأهلي، وذلك من خلال إطار عمل مرن يضم قاعدة معلومات متطورة ونماذج عمل تساعد المنظمات غير الحكومية على تطوير أدائها بنفسها بأفضل الطرق وبأقل الكلف. وعلى تزويدها بالأدوات والمفاهيم والاستراتيجيات التي تحتاجها لبناء قدراتها وتطوير مهاراتها للتأثير في مجتمعاتها المحلية من أجل تحقيق التنمية المستدامة فيها، وذلك من خلال تقديم حزمة من الخدمات الواسعة والنوعية.

منظمات المجتمع المدني[1]:

المجتمع المدني هو مجموعة من المنظمات الطوعية الحرة التي تشغل المجال العام، والتي تقع ما بين الأسرة وما بين الدولة. ويشترط في هذه المنظمات أن تتشكل بالإرادة الطوعية وأن تكون عضويتها اختيارية، وأن تتسم بالاستمرارية والوضعية القانونية وأن تقدم خدمات وتدافع عن مصالح أعضائها وأن لا يكون تحقيق الربح هدفاً رئيسياً لها. كما تلتزم منظمات المجتمع المدني في عملها وعلاقاتها بالطابع السلمي والتسامح واحترام الرأي الآخر.

أما الشروط الأخرى فهي أن يكون للمنظمة المدنية كيان جماعي، التقى أفرادها بالتراضي ونظموا شروط العضوية بينهم خلال نظام أو لائحة تحدد أهداف المنظمة ووسائلها وشروط العضوية فيها وحقوق الأعضاء وواجباتهم، وينطوي الشرط الثالث على ركن أخلاقي ومعنوي أساسه القبول بالحق في الاختلاف وإدارة الخلاف بوسائل سلمية متحضرة، واحترام الرأي الآخر والتعاون والتنافس السلمي.

المفهوم الحديث "لإدارة شئون الدولة والمجتمع[2]"

أن من يرصد التعريفات التي تتناول المفهوم في الأدبيات المختلفة إلى ستة توجهات أو استخدامات نلخصها في الآتي:

[1] دليل منظمات المجتمع المدن في الأردن، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان الأردن، 2000.

[2] أ.د. سلوى شعراوي جمعة، أستاذة الإدارة العامة ومديرة مركز بحوث واستشارات الإدارة العامة / كلية الاقتصاد – جامعة القاهرة.

الأول: يدرس العلاقة بين آليات السوق من جانب والتدخل الحكومي من جانب آخر فيما يتعلق بتقديم الخدمات العامة، وعادة ما يعكس هذا الاتجاه الحد من التدخل الحكومي وضغط النفقات العامة، والاتجاه نحو الخصخصة كمؤشرات للتعبير عن دولة الحد الأدنى State The Minimal التي لا تتدخل إلا عند الضرورة فقط.

الثاني: يتحدث عن Governance من خلال التركيز على المنظمات الخاصة ومنظمات إدارة الأعمال بالذات عند الحديث عن المصطلح المعروف Corporate Governance، وفي هذا السياق يركز أنصار هذا المحور على مطالب المساهمين Stakeholders، وكيفية إرضاء العميل، كما يركزون على كيفية عمل نظام داخل الشركة على النحو الذي يحقق مصالح المنتفعين بها.

الثالث: يعبر عن اتجاه الإدارة الحكومية الجديدة New Public Management القائم على إدخال أساليب إدارة الأعمال في المنظمات العامة، وإدخال قيم جديدة مثل المنافسة، وقياس الأداء، والتمكين، ومعاملة متلقي الخدمة على أنه مستهلك أو عميل، وغيرها من المفاهيم، إلا أنه يغفل الدور الاجتماعي للدولة بصفة عامة، والحاجة إلى وجود فاعل يستطيع أن يتوجه بخدماته للمواطنين بصرف النظر عن كون هذه الخدمة تحقق ربحًا من عدمه.

الرابع: أن الربط بين الجوانب السياسية للمفهوم المحددة في منظومة القيم الديمقراطية من جانب ومؤشرات شرعية النظام والمساءلة من جانب آخر هو إضافة حقيقية للتحليل الاجتماعي، ويمثل هذا المحور استخدام البنك الدولي للمفهوم في 1989، وتبنيه لسياسات مرتبطة به مثل الإصلاح الإداري، وتقليص حجم المؤسسات الحكومية، وتشجيع الاتجاه نحو القطاع الخاص، وتشجيع اللامركزية الإدارية، **وتعظيم دور المنظمات غير الحكومية**.

الخامس: يعبر عن أن السياسات العامة ما هي إلا محصلة للتفاعلات الرسمية وغير الرسمية بين عدد من الفاعلين؛ مثل الدولة (**المنظمات غير الحكومية**، والقطاع الخاص) على المستويين المحلي والمركزي. وبعبارة أخرى: لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد المؤثر في صنع السياسات العامة.

السادس: الاهتمام بدراسة إدارة مجموعة الشبكات المنظمة في عدد من الأجهزة والمنظمات، ويرى أنصار هذا المحور أن هذا التعريف أوسع وأشمل من مجرد الحديث عن الحكومة، ويشمل الحديث عما هو عام، وخاص، **وتطوعي**.

ولقد خلص R.A.Rohdes إلى أن تعريف الGovernane **يمكن أن يشتمل على العناصر التالية**:

- التنسيق بين التنظيمات الحكومية وتنظيمات قطاع الأعمال الخاص والعام **والمنظمات غير الحكومية**.
- عدم ثبات ووضوح الحدود بين أنشطة مختلفة التنظيمات.
- استناد قواعد التعامل بين مختلف التنظيمات إلى التفاوض.
- تمتع مختلف الأعضاء في هذه الشبكة بدرجة عالية من الاستقلال.
- قدرة الدولة على توجيه باقي أعضاء الشبكة بما لها من موارد.

إلا أن هناك من يرى أن مفهوم "إدارة شئون الدولة والمجتمع" ليس بالمفهوم الجديد، ولكنه اسم جديد لمفاهيم قديمة ظهرت من قبل؛ فهو بمثابة منتج قديم وضع في قالب جديد.

دور المنظمات الأهلية في التنمية المستدامة[1]:

[1] عبد الرحمن تيشوري الحوار المتمدن – العدد: 1402

تشير التطورات المتلاحقة التي يشهدها العالم المعاصر إلى الطبيعة الكوكبية للمشكلات فمثلا مشكلات البيئة والتلوث والانفجار السكاني وقضايا الفقر والفئات المهمشة خاصة النساء والأطفال والأقليات ومسائل الحفاظ على البيئة والموارد كلها من الأمور التي تجاوزت الحدود الوطنية والقومية لتصبح هموما إنسانية تخص جميع البشر بلا استثناء، واخذ ينعكس هذا التغيير على اهتمامات المجتمع الدولي والأمم المتحدة فمن قمة الأرض إلى القمة العالمية للطفولة إلى مؤتمر البيئة إلى مؤتمر السكان والتنمية إلى القمة الاجتماعية ومؤتمر المرأة وصولا إلى مؤتمر لندن والعمل مستمر لإيجاد آليات عمل لتحسين فرص التنمية الاجتماعية وحيث أن الهدف البعيد والنهائي لكل تنمية مستدامة هو تحسين وتطوير نوعية حياة البشر وتعظيم إمكانات عيشهم فان تحقق هذا الهدف مشروط إلى حد بعيد بالتدخل النشيط والايجابي لكافة هيئات ومنظمات المجتمع المدني محليا ووطنيا ودوليا وأصبح اليوم يطرح شعار **المجتمع المدني العالمي**.

معوقات العمل الأهلي غير الحكومي

هناك عدة عوائق تواجه العمل الأهلي والقطاع الثالث في العالم الإسلامي والوطن العربي يمكن إجمالها بما يلي :

- عوامل ذاتية تتعلق بالبناء المؤسسي للمنظمة.
- عوامل مالية تتعلق بالقدرة على التمويل والاستمرار.
- عوامل سياسية تتعلق بالمناخ السياسي السائد في المجتمع.
- عوامل ثقافية تتعلق بالثقافة والعادات السائدة.
- عوامل قانونية وإدارية ومسائل الترخيص والإشراف.
- افتقار الكثير من الجمعيات إلى الكوادر الفنية المؤهلة.
- عدم وجود آلية للتنسيق بين منظمات العمل الأهلي.
- عدم التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية والعربية والدولية وعدم خلق ما يسمى المجتمع المدني العالمي.

لذا لابد من دعم الحكومة لعمل هذه المنظمات وإعطاء هذه الجمعيات الحرية والمبادرة وعدم تدخل الحكومة في شؤونها إلا عند اللزوم والضرورة القصوى كما يجب مساعدة هذه المنظمات من قبل الحكومة إذا اقتنعت بدورها التنموي والايجابي في عملية التنمية وتفعيل التعاون والتنسيق وتبادل الخبرة بين الجمعيات في مختلف أنحاء الوطن العربي ولابد من تطوير أساليب العمل التقليدية السائدة ودعم هذه المنظمات لخوض عالم الأعمال وإشراك منظمات المرأة ومساهمتها مع الرجل في حل المشكلات الناجمة عن العولمة والخصخصة عن طريق خلق مجالات عمل جديدة وموارد رزق للعائلات المحتاجة الاقتصاد المنزلي.

أرقام تطور القطاع الأهلي عالمياً:

إن التطور في دور القطاع الأهلي في مختلف البلدان يتواكب إلى حد ما مع تطور احتياجات المجتمع, ولكن تبقى المشكلة الرئيسية في تحديد نمط العلاقة بين كل من القطاع الأهلي من جانب آخر كما حدث في البلدان المتقدمة, فقد دعى هذا القطاع الأهلي في السنوات الأخيرة لدعم وتطوير سياسات الرفاهية الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا, وللتغلب على عمليات إقصاء الفقراء في فرنسا ولدعم التعددية في السويد وتقوية المجتمع المدني والإسهام في التنمية في الدول النامية ودول شرق أوروبا. وفي هذا السياق تشير دراسة مقارنة للقطاع الأهلي في 12 دول متقدمة ونامية إلى عدد من النتائج الداعمة لأهمية هذا القطاع وقيمة إسهامه الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول, ومن أبرز هذه النتائج:

- إن القطاع الأهلي يشكل قوة اقتصادية كبرى فهو يوظف 11.8 مليون عام في سبع دول (الولايات المتحدة, بريطانيا, فرنسا, ألمانيا, إيطاليا, المجر, اليابان) من الدول التي شملتها الدراسة, وأنه يقوم بتوفير وظيفة واحدة من ضمن كل 20 وظيفة وزاد إسهامه في توفير فرص العمل في القطاع الخدمي حيث يوفر وظيفة من كل 8 وظائف.
- إن فرص العمل التي يوفرها القطاع الأهلي غير الربحي تفوق في دول الدراسة أكبر الشركات الخاصة في كل دولة من هذه الدول, وإن عمل المتطوعين في هذا القطاع يساوي 4.7 مليون عامل كل الوقت.
- إن المصروفات الجارية للقطاع غير الربحي في السبع دول الكبرى هي 601 بليون دولار أمريكي, وهو ما يساوي 5% من الناتج المحلي لهذه الدول, وأن نسبة إسهام هذا القطاع في توفير وظائف جديدة في كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا تتراوح ما بين 4.3% ترتفع في قطاع الخدمات إلى 10%.
- إن ثلاثة أرباع الإنفاق في القطاع غير الربحي يتجه إلى 4 ميادين هي التعليم والبحث والخدمات الاجتماعية و الثقافة, والترويح. فنجد في اليابان وبريطانيا أولوية الإنفاق في التعليم, وفي ألمانيا وأمريكا الأولوية للصحة, وفي فرنسا وإيطاليا الأولوية للخدمات الاجتماعية, وفي المجر الأولوية للثقافة والترويح, وفي الدول النامية الأولوية للتنمية بالمفهوم الواسع.

هذه النتائج في الواقع, أبرز ما تعكسه بالإضافة لقيمة القطاع الأهلي غير الربحي, إنها تبرز وضوح الهدف والأولوية, الأمر الذي يصعب تلمسه بوضوح في مختلف الأقطار رغم دور هذا القطاع التاريخي في التقليل من مشاكل المجتمع.

وقد مهدت كثير من المناسبات والتقارير والممارسات السياسية الطريق تجاه تطوير مفهوم التنمية المستدامة ومن تلك:

- مؤتمراستكهولم المعني بالبيئة الإنسانية وقيام ونشأت برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام 1972م.
- التقرير المشهور تحت عنوان حدود النمو. **(Meadows 1972)**.
- التقرير الأمريكي العالمي لعام 2000م الى الرئيس **(Barney 1980)**.
- الإستراتيجية الدولية للحفاظ على الطبيعة **(WCN / UCN 1980)**.
- تقرير التنمية المستدامة للغلاف الجوي **(Clark and Munn 1986)**.
- تقرير الأمم المتحدة تحت عنوان مستقبلنا المشترك **(WCED 1987)**.
- مؤتمر ريوديجانيرو عام 1992 والمعروف أيضاً بقمة الأرض والمعني بالبيئة والتنمية.
- مؤتمر **RIO+5**.

وشهد العالم العربي انطلاقة برامجه للتنمية المستدامة منذ الإعلان العربي عن البيئة والتنمية الصادر عن المؤتمر الوزاري الأول حول الاعتبارات البيئية في التنمية الذي عقد في تونس في أكتوبر 1986م والبيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل الصادر في القاهرة في سبتمبر 1991م.

شكل 1

موقع البلدان العربية من مناطق العالم النامي على مؤشرات التنمية البشرية، 1998

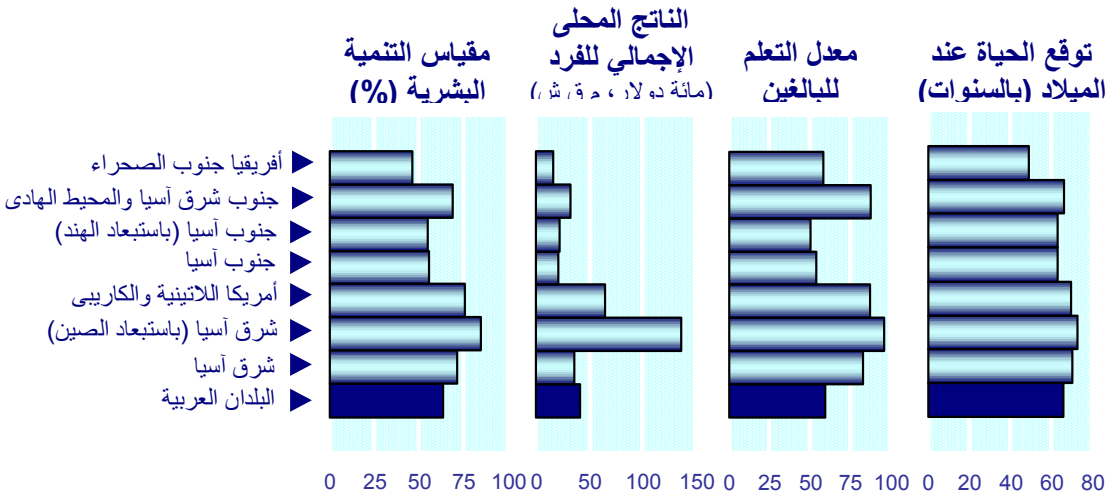

المصدر: (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإنجليزية، 2000)

الأسباب التي ترغب أي بلد في أن يكون لديه قطاع منظمات غير حكومية قوي ونشط ومستقل:

ثمة أسباب كثيرة تجعل البلدان, في جميع أنحاء العالم، ترغب في أن يكون لديها قوانين تضمن وجود قطاع قوي ونشط ومستقل للمنظمات غير الحكومية, وقد يبدو هذا التأكيد مخالفاً للمنطق بالنسبة لحكومات كثيرة, فلماذا يجب على مجتمع ما أن يقر ويحمي أنشطة لم تتم الموافقة عليها بطريقة ديمقراطية؟ ولماذا يجب على الحكومات أن تسمح وتقدم الدعم لوجود منظمات تعمل على منافسة البرامج الحكومية المختلفة أو الحلول محلها , أو تنتقد أو تعارض سياسات الحكومة ؟ أضف إلى ذلك, حيث يعفى دخل المنظمات غير الحكومية من الضرائب، أو حيثما تستقطع التبرعات لتلك المنظمات من الدخول الخاضعة للضرائب, فإن السماح بوجود تلك المنظمات يؤدي إلى تحمل الحكومات تكاليف مالية حقيقة. فلماذا تتحمل أي حكومة هذه التكاليف ؟ هذه أسئلة صعبة , وتتطلب إجابات قوية.

هناك **ستة أسباب** على الأقل تجعل أي مجتمع يفكر في اعتماد قوانين تدعم وجود قطاع نشط ومستقل للمنظمات غير الحكومية, وهي:

أ) تطبيق مبدأي حرية التجمع (تشكيل المنظمات والانضمام إليها) والتعبير. ب) تشجيع التعددية والتسامح. ج) تعزيز الاستقرار الاجتماعي وسيادة القانون. د) الكفاءة. هـ) إخفاق أسواق القطاع العام. و) توفير المساندة لاقتصاد السوق.

وتعد الأسباب الثلاثة الأولى أسبابا اجتماعية أو سياسية , بينما الأسباب الثلاثة الأخيرة أسباب اقتصادية[1].

أ) **حرية التجمع**: إن القوانين التي تسمح بإنشاء المنظمات غير الحكومية كأشخاص معنويين (قانونيين) تلعب دوراً بالغ الأهمية في تحويل حرية التجمع, التي يحميها القانون الدولي والقانون الدستوري إلى واقع حقيقي ذي معنى, فالقدرة على تشكيل جمعية لحماية حقوق المستأجرين, أو منظمة تعمل على تشجيع تعليم المرأة الفقيرة, أو منظمة لحماية البيئة ....الخ,هي التي تمكن الأفراد من تحقيق مبدأ حرية التجمع بكل معناه. أضف إلى ذلك أن حرية التعبير، التي

[1] على الرغم من أن اهتمامات البنك موجهة أساساً نحو التنمية الاقتصادية, بمعناها الواسع, فلا بد من التسليم بأن الاعتبارات الاقتصادية قد لا تكون العامل المحدد في صياغة شكل القوانين الخاصة بالمنظمات غير الحكومية في بلد معين. "فالحيز المسموح به للمنظمات غير الحكومية في بلد ما يتحدد أولاً وقبل كل شيء باعتبارات سياسية, وليس بناء على أي حساب لمساهمات المنظمات غير الحكومية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية " Michael Bratton. " العوامل السياسية في العلاقات فيما بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية في أفريقيا. التنمية العالمية 17 (4) (المقتبس في David Lewis & Michael Farrington (المحرران), الشركاء الكارهون: المنظمات غير الحكومية, والدولة, والتنمية الزراعية القابلة للاستمرار (روتلدج 1993).

يحميها أيضا القانون الدولي والقانون الدستوري، لا تمثل لمعظم الأفراد أي معنى إلا إذا نفذت من خلال قوانين تسمح بتكوين مجموعات المصالح (المشتركة). ومعظمنا ليست لنا كأفراد أهمية تتيح لأصواتنا المنفردة أن تسمع لوحدها, ولكن إذا ما استطعنا أن نتجمع معاً لنكون مثلاً جمعية لحماية الغابات المطيرة, أو لحماية حقوق الأقليات العرقية فسيجد صوتنا الجماعي آذاناً صاغية. إن القوانين التي تسمح بتأسيس المنظمات غير الحكومية وتحميها تعطي لحريتي التعبير والتجمع معناهما الحقيقي. وبعبارة أخرى, إن عدم وجود القواعد التي تسمح للمنظمات غير الحكومية بأن توجد رسمياً, ربما في الواقع يعرض للخطر حرية الأفراد في التجمع, بكامل معناها, وبوسائل ذات جدوى, ويحد منها لدرجة قيام لجنة حقوق الإنسان المشكلة بموجب الميثاق الدولي بتقديم شكوى بهذا الصدد.

إن مدى ترسخ جذور قوانين المنظمات غير الحكومية في الأعراف القانونية الأساسية مسألة معقدة وهامة على حد سواء:

1. **القانون الدولي**: تعتبر حرية التجمع واحدةً من أقل المبادئ الأساسية تطوراً في القانون الدولي لحقوق الإنسان. فالمادة (20) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948[1] تحمي حق الأفراد في "الاجتماع والتجمع السلميين" بينما تنص المادة (19) على أن " لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير"، ومع أن الإعلان العالمي ليس اتفاقية ملزمة, فقد كان له تأثير قوي على تطور حقوق الإنسان الدولية.

من ناحية أخرى، فإن الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 يعتبر اتفاقية ملزمة متعددة الأطراف وصادقت عليها أكثر من 135 دولة. وتضمن المادتان (21) و (22) من الميثاق الدولي على التوالي, حق الاجتماع السلمي وحرية التجمع[2].

وبموجب الميثاق الدولي فإنه على الدول الأطراف أن توفّق تشريعاتها, بحيث تعترف بالحقوق الواردة في الميثاق وتحميها, ولا يسمح للدول الأطراف في الميثاق بأن تقيد بعض الحقوق مثل حرية التجمع, التي يحميها الميثاق, إلا عندما ينص القانون على ذلك التقييد، إلا إذا كان ذلك التقييد "ضروريا في مجتمع ديمقراطي" لخدمة مصالح مشروعة تتعلق بالأمن القومي أو السلامة العامة أو الأخلاق العامة أو الصحة العامة أو حقوق أو حريات الآخرين[3].

في البلدان التي يعترف فيها بوضوح بحرية التجمع, وفقا للميثاق الدولي, فإن ذلك الحق يعتبر دائماً حقاً يتمتع به الأفراد. وهكذا, وعلى الرغم من أن القانون الدولي قد يلزم أي بلد ملتزم بالميثاق بأن يعتمد قوانين تضمن حماية حرية التجمع، فإن ذلك لا يعني بالضرورة أنه ينبغي إصدار قوانين تسمح بوجود المنظمات غير الحكومية التي تنشأ بشكل رسمي[4]. غير أنه إذا ما أخذ تجمع مكون من أفراد طابعاً دائماً أو مؤسسياً, فيمكن أن يقال, ضمناً, بأنه يجب السماح

---

[1] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 217 (1948). كما أن حرية التجمع واردة ضمناً في حرية العقيدة التي هي أيضاً أحد الحقوق المعترف بها والمحمية بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق الدولي. وبالمثل, فإن حق الانضمام إلى نقابة مهنية, المحمي بموجب المادة (22) من الميثاق الدولي كحق مدني. وليس فقط كحق اقتصادي, يعد كذلك مثلاً آخر على حرية التجمع.

[2] حرية عدم التجمع هي إحدى الملحقات الهامة لحرية التجمع, وعموماً, لا يمكن إرغام أي شخص على الانضمام إلى أي جمعية أو البقاء عضواً فيها.

[3] في أي حالة معينة, قد تكون الأسئلة الرئيسية هي: أولاً, ما إذا كان هناك أو قد يكون هناك تهديد حقيقي للأمن القومي أو السلامة العامة أو الأخلاق العامة أو الصحة العامة, وثانيا: ما إذا كانت الخطوات المتخذة معقولة ومتناسبة (مع حجم التهديد) أم كانت غير ضرورية ومفرطة.

[4] لم يصدر عن لجنة حقوق الإنسان أي تعليق عام على المادة (22) وثمة قليل من القوانين المرتبطة بقضايا محددة. في قضية م.أ. ضد إيطاليا (1948) والبلاغ رقم 1981/117, 1 (قرار مختار) الصادر عن لجنة حقوق الإنسان, 31-33 (1990), أيدت اللجنة حق أي دولة في حظر تشكيل أحزاب سياسية فاشية.

بإسباغ الوضع القانوني الرسمي على المنظمة, إن المنظمة المؤسسة على هذا النحو تتمتع بحق مزاولة النشاط بحرية وبفاعلية, وذلك من أجل أن يتاح للأفراد المشتركين في هذه المنظمة مجالاً واسعاً لممارسة حقوقهم المتعلقة بحرية التجمع[1].

2.**المواثيق الإقليمية**: الميثاق الأوروبي بشأن حقوق الإنسان لعام 1950 يجسد حرية التجمع في المادة (11) وحرية التعبير في المادة (10), وبموجبه تم إنشاء المفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان لفرض تطبيق الحقوق التي يحميها الميثاق[2], ويفرض المجلس الأوروبي على كل دولة عضو فيه التزاماً باحترام هذه الحقوق. والميثاق الأفريقي بشأن حقوق الإنسان والشعوب لعام 1981 يعطي دعماً غامضاً, إلى حد ما, لحرية التجمع[3] وتنص الاتفاقية الأمريكية بشأن حقوق الإنسان لعام 1969 على حماية واسعة لحرية التجمع وذلك في المادة (16), بينما الإعلان الأمريكي لحقوق وواجبات الإنسان لعام 1948 يضمن "حق التجمع مع آخرين من أجل تعزيز وممارسة وحماية مصالحة المشروعة ذات الطابع السياسي أو الاقتصادي أو الديني أو الاجتماعي أو المهني أو النقابي العمالي أو أي طابع آخر" وليست هناك هي مواثيق إقليمية مشابهة في آسيا أو الشرق الأوسط.

3. الحماية الدستورية: تضمن دساتير كل البلدان تقريباً حرية التجمع4 ولكن في كل الحالات تقريباً, تتضمن النصوص هذا الحق مع تقييد بأن للأفراد حرية التجمع "لأغراض مشروعة" أو بشرط ينص على ممارسة هذه الحرية "وفقاً للقانون" أو عبارة أخرى مشابهة, وذلك بدون وضع حدود واضحة لما يمكن أن تقيده ذات العلاقة5. (قرار مختار) صادر عن لجنة حقوق الإنسان, 38 (1990), (رأي منشق لروزالين هجينز, وراجسوم لاله, اندريا مافروماتس, وتركل اوبساهل, وس . اموس واكو).

وخلاصة القول أنه لا غنى عن القوانين التي تسمح للمنظمات غير الحكومية بأن تتواجد وأن تعمل بحرية, وذلك لغرض التطبيق الكامل والجدي لحريتي التجمع والتعبير. ويمكن القول أن القانون الدولي يفرض على البلدان التزاما ما بأن تسن قوانين سليمة خاصة بالمنظمات غير الحكومية.

ب) التعددية والتسامح: هناك فوارق كثيرة فيما بين أعضاء أي مجتمع, وثمة اهتمامات واحتياجات متنوعة للأفراد والجماعات, والقوانين التي تسمح بوجود المنظمات غير الحكومية تتيح للأفراد والجماعات السعي وراء اهتماماتهم الفردية (مثلا الرياضة, أو الموسيقى الشعبية, أو المحافظة على لغة أو ثقافة معينة), وبالتالي مساندة تطور التعددية والتسامح داخل المجتمع.

---

[1] "إن الحق العام في حرية التجمع هو الذي تضمنه المادة (22) .. وممارسة هذا الحق تتطلب السماح بقدر ما من الأنشطة المنسقة وإلا فإنه لا يمكن أن يحقق الأغراض التي صدر من أجلها" ج.ب. وآخرون ضد كندا, البلاغ رقم 1982/118.

[2] بموجب المادة (25)، يحق لأي منظمة غير حكومية أن تقدم عريضة تزعم فيها أنها ضحية انتهاك للميثاق الأوروبي. في قضية لافيس ضد فرنسا. الطلب رقم 70.88/14223 قرارات وتقارير ص 218 و237 وأشارت المفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان إلى أنه إذا منعت منظمة ما من تنفيذ أهدافها المشروعة عن طريق رفض السماح لها بالتسجيل (الغرض من إنشائها) فإن ذلك يشكل تدخلا في حرية التجمع.

[3] المادة (10) (1): "يتمتع كل شخص بحق التجمع الحر وبشرط أن يلتزم بالقانون ".

[4] القانون الأساسي السعودي هو استثناء, فهو لا يعترف بحرية التجمع، وفي الدستور التركي وتنص المادة (33) على أنه يجب على الجمعيات أن تحصل على موافقة حكومية قبل أن تتشكل. وفي الدستور الأوكراني وتضمن المادة (36) حرية التجمع فقط للجمعيات العامة والأحزاب السياسية, وعلى عكس ذلك فإن الدستور الفيليبيني يشجع صراحة تطور واشتراك المنظمات غير الحكومية, في كل مستويات اتخاذ القرار في ذلك البلد ويصدق نفس الشيء على دساتير بوليفيا والبرازيل وكولومبيا.

[5] مثلاً ينص الدستور المصري في المادة (55) على أنه " للمواطنين الحق في تشكيل جمعيات حسبما يحدده القانون. ويحظر تأسيس الجمعيات التي تكون أنشطتها معادية للنظام الاجتماعي و/أو سرية, أو ذات طابع عسكري".

القانون المصري رقم (32) لعام 1964 ينفذ هذا الحكم الدستوري بالنص في المادة (2) على أن " كل جمعية مشكلة تنتهك النظام العام أو الآداب العامة, أو شكلت لسبب أو هدف غير مشروع, أو تخل أغراضها بأمن الجمهورية أو الشكل الجمهوري للحكومة أو نظامها الاجتماعي, تكون لاغية". ويضمن الدستور الألماني حرية التجمع للكيانات المعنوية (القانونية) طالما تعمل في حدود القانون. أنظر الدستور الألماني والمادة (19) الفقرة (3).

ومن المهم أن نشدد على أن التعددية والتسامح ليسا معادلين تماماً للالتزام بالديمقراطية. ولذلك فإنه من الممكن لبلد ما أن يوافق على سن قوانين جيدة خاصة بالمنظمات غير حكومية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية الأولى المبينة أدناه والسماح بالتعددية والتسامح ودون أن يلتزم بالديمقراطية كشكل لنظام الحكم السياسي. وبمعنى آخر فإن القوانين الخاصة بالمنظمات غير الحكومية ليست سمة من سمات الحكومات الديمقراطية وحدها, فلهذه القوانين أيضا دور مفيد في المجتمعات الأخرى كذلك[1].

ج) الاستقرار الاجتماعي وسيادة القانون: لا مناص من أن تكون هناك فوارق بين الأفراد في كل المجتمعات, ولابد من التعبير عن هذه الفوارق بشكل أو بآخر. وهذا أساساً هو الوجه الآخر للتعددية فالتنوع ليس أمراً مرغوباً فحسب، بل هو أمر لا مفر منه. فالناس في أي مجتمع ينحدرون من خلفيات عرقية مختلفة, ويتكلمون لغات مختلفة. ولا بد من أن تبرز هذه الفوارق عاجلا أم آجلاً, وأن يعبر عنها بطريقة مشروعة أو غير مشروعة, قانونية أو غير قانونية, ومن بين الأدوار الرئيسية والمناسبة للقوانين الخاصة بالمنظمات غير الحكومية هو أن تسمح بوجود مثل تلك المنظمات وتشجعها وأن توفر لها الحماية القانونية, بينما توفر في نفس الوقت للمواطنين الحماية من سوء السلوك وإساءة الاستغلال عن طريق فرض التزام هذه المنظمات بمبدأ الشفافية والتعرض للمساءلة وخاصة فيما يتعلق باستخدام الأموال العامة التي يتبرع بها الجمهور العام, ومن خلال تشجيع التنظيم الذاتي داخل القطاع. وهكذا، بدلاً من دفع مجموعة إلى العمل سراً (من أجل المحافظة على لغتها وثقافتها, مثلاً), فإن قوانين المنظمات غير الحكومية التي تسمح بوجود قانوني لهذه المجموعة وتوفر لها حماية القانون, طالما أن المنظمة غير الحكومية التي تشكلها هذه المجموعة تفي بالمعايير المطبقة بشكل عام والمتعلقة بالشرعية والتصرف المسؤول. وبعبارة أخرى فإن قوانين **المنظمات غير الحكومية** تشكل صمام أمان ضرورياً للتنفيس عن الضغوط والطاقات الاجتماعية التي لا مفر من أن تتراكم في أي مجتمع. ووجود منظمات غير حكومية عديدة ومتنوعة يعتبر من خصائص المجتمعات المسالمة والمستقرة التي يسود فيها الاحترام الراسخ لسيادة القانون[2].

د) الكفاءة: كثيراً ما تكون المنظمات التطوعية الخاصة شريكاً كفؤاً للحكومات في تقديم السلع والخدمات العامة. وبمعنى آخر، تستطيع هذه المنظمات,في حالات كثيرة, تقديم هذه الخدمات **بمستوى أعلى من الجودة وبتكلفة أقل** مما لو قامت الحكومة بذلك. وهناك أسباب كثيرة لذلك, أحدها مفهوم العمل التطوعي نفسه. ذلك أن هناك توفيراً في النفقات بقدر ما يكرس الأشخاص الوقت والجهد لإيجاد حلول للمشاكل العامة (مثلاً, تقديم العون للمسنين أو المعاقين) على أساس مجاني وتطوعي. وهذا النوع من تقديم الخدمات يتناقض بشكل حاد مع الخدمات التي تقدمها الأجهزة البيروقراطية الحكومية المتخمة بالموظفين والباهظة التكاليف[3].

وأهم من ذلك أنه بقدر ما تتولى المنظمات غير الحكومية تقديم السلع والخدمات العامة بدلاً من إحدى الهيئات الحكومية, فقد يترتب على ذلك **توفير في التكاليف**, نتيجة المنافسة. فعلى الرغم من أن قطاع المنظمات غير الحكومية

---

[1] يمكن القول بأنه على الرغم من أن الديمقراطية ليست ضرورية لوجود قطاع سليم ومستقل وحيوي للمنظمات غير الحكومية، فإن وجود مثل ذلك القطاع يعد ضرورياً لنجاح الديمقراطية على المدى الطويل وعلاوة على ذلك, قد يكون وجود قطاع قوي ونشط للمنظمات غير الحكومية ضرورياً في بلد ديمقراطي, حتى يتاح لمجموعات الأقليات أن تفلت من هيمنة الأغلبية المفرطة.

[2] في مجتمع ديمقراطي، يمكن أن توفر المنظمات غير الحكومية للأفراد أو الجماعات إمكانية السعي وراء اهتمامات أو أهداف قد لا تؤيدها أغلبية من المواطنين وإمكانية أن يوفروا لأنفسهم السلع والخدمات التي لا تكون الأغلبية مستعدة لدفع تكاليفها.

[3] للأسف، لا تمارس كثير من الهيئات الحكومية التي تمول المنظمات غير الحكومية لتوفير خدمات اجتماعية هامة أي إشراف فعال على نوعية وفعالية الخدمات التي تقدمها تلك المنظمات. انظر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة. ص 27 (1994) (المشار إليه فيما بعد, كمرجع باسم اسكاب, الحوافز الضريبية).

ليس قطاع السوق, إلا أن هناك منافسة حقيقية من أجل الحصول على المنح والعقود والتبرعات. والمنظمات التي تثبت قدرتها على توفير سلع وخدمات ممتازة على أساس مراعاة فعالية التكاليف تكون مفضلة لدى الجهات المانحة الخاصة والحكومية على السواء[1] ونتيجة لذلك, تتجه حكومات كثيرة نحو المنظمات غير الحكومية من أجل تقديم نطاق واسع ومتنوع من الخدمات الأساسية[2].

وأخيراً, هناك عامل المعرفة بالسوق. ففي كثير من الأحيان قد تكون **منظمة غير حكومية محلية** أدرى بالاحتياجات الحقيقية للأشخاص الذين يحصلون على الخدمات, وأفضل طريقة لتلبية تلك الاحتياجات ومن هيئة حكومية كبيرة الحجم وكثيراً ما تكون بعيدة عنهم وبعبارة أخرى, فإن المنظمات غير الحكومية كثيراً ما تكون أكثر كفاءة لأنها قد تمتلك معرفة فائقة باحتياجات الجمهور المطلوب تلبيتها وقد تكون أكثر تجاوباً في تلبية تلك الاحتياجات[3].

لهذه الأسباب كلها, كثيراً ما تكون **المنظمات غير الحكومية شريكاً** هاما للحكومات في توفير الخدمات والسلع الضرورية[4] ولذلك فإن الميل التقليدي لاعتبار المنظمات غير الحكومية والحكومات تحتلان "قطاعين" منفصلين أو أنهما **خصمان طبيعيان, لا يعكس الحقيقة الواقعة.** ففي البلدان الغنية والفقيرة في جميع أنحاء العالم, كثيراً ما تعمل المنظمات غير الحكومية في شراكة وثيقة مع الحكومات المحلية والوطنية. وبالنسبة لكثير من المنظمات غير الحكومية, يعني هذا أن الحكومات هي أهم مصدر للدعم والتمويل[5] غير أن هذا الوضع يمثل حقاً طريقاً ذا اتجاهين. إذ تقدم المنظمات غير الحكومية معلومات لا غنى عنها للحكومات وغالباً ما تكون أفضل مصدر للمقترحات المبتكرة لتحسين برامج لتحقيق

---

[1] للأسف، يلعب الفساد أيضاً دوراً في اختيار المنظمات غير الحكومية في بعض الحالات. أنظر اسكاب, الحوافز الضريبية ص 27-28 (1994).

[2] في هونغ كونغ, تمول الحكومة كل خدمات الرعاية الاجتماعية, وإعادة التأهيل وتنمية المجتمعات المحلية المعترف بها التي تتولى أدارتها المنظمات غير الحكومية. وتتضمن خطة التنمية الوطنية الراهنة في الهند إقامة شراكه فيما بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية في تنفيذ برامج التخفيف من حدة الفقر والأمر الذي يمثل اعترافاً صريحاً بأن المنظمات غير الحكومية تستطيع أن تلعب دوراً حافزاً, وتستطيع أن تنظم المستفيدين وأن تشرك الناس في عملية التخطيط والتنمية, وأن توفر الدعم المطلوب حتى تصبح التنمية واقعاً ملموساً. وعلى عكس ذلك، فإن العمل التعاوني ضئيل فيما بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية في ماليزيا, ولا توجد تقريباً أي مشاركة للمنظمات غير الحكومية في عملية تخطيط, أو تنفيذ أو تقييم برامج التنمية الاجتماعية الاجتماعية الوطنية "هناك .. عموماً, نقص شديد في الترتيبات العملية الفعالة فيما بين المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في كثير من البلدان الأعضاء في الاسكاب (آسيا والمحيط الهادئ, اسكاب, الحوافز الضريبية, ص 14و27 (1994).

[3] صحيح أيضاً في حالات كثيرة أن المنظمات غير الحكومية تكون أكفأ من المنظمات التابعة للقطاع الخاص، لأن العاملين في المنظمات غير الحكومية يطلبون ويتقاضون عادة أجوراً أقل من نظرائهم العاملين في وظائف مشابهة في قطاع المنظمات التي تسعى للربح فقد تكون تكاليف المنظمات غير الحكومية أقل، وعلاوة على ذلك، فإن منظمات غير حكومية كثيرة تستفيد من خدمات المتطوعين, وغالباً ما تتلقى التبرعات, نقداً وعيناً, لدعم أنشطتها. وأخيراً، فإن المنظمة غير الحكومية المعفاة من ضريبة الدخل تتميز على أي هيئة تسعى للربح تزاول نفس النشاط لكنها خاضعة للضرائب.

[4] المثال الذي يستشهد به على نطاق واسع للشراكة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية هو صندوق جاناسافيا الاستئماني في سري لانكا. ففيما بين عامي 1991 و1994 وجمع الصندوق الأموال من مصادر حكومية وخاصة لتخصيصها وتوزيعها على مشروعات صغيرة ومنظمات شعبية، وتمثلت أهداف الصندوق في تشجيع التوظيف من خلال برامج الأشغال الريفية, والتأثر على تنمية الموارد البشرية للمستفيدين, ودعم تنمية القدرات المؤسسية للمنظمات الشريكة له وتحسين تغذية الأطفال والحوامل والأمهات المرضعات وتوفير الائتمان للمشروعات المدرة لدخل. اسكاب, الحوافز الضريبية. ص 37 (1994) انظر بشكل عام, Helmut K. Anheier & Lester M. Salamon القطاع الناشئ:عرض عام (معهد دراسات السياسات التابع لجامعة جونز هوبكنز,1993).

[5] في هونغ كونغ, تحصل معظم المنظمات غير الحكومية على 70-80 في المائة من دخلها من التمويل العام المباشر (الحكومة) وفي سنغافورة تساعد الحكومة المنظمات غير الحكومية على تعيين الموظفين وتخصص لها المباني الحكومية غير المستخدمة بإيجارات رمزية, وتساعدها في الحصول على مقر في المناطق السكنية, وتمول ما يصل إلى 50 في المائة من رأس المال وتكاليف تشغيل المنشآت التي تشغلها لأغراض الرعاية الاجتماعية.

عملية نقل المنظمات الاجتماعية والثقافية التي كانت الدولة تتولى تشغيلها سابقا إلى قطاع الهيئات التي لا تسعى للربح وقد أصدرت بعض البلدان قوانين خاصة لذلك الغرض[1].

وطبعاً يجب أيضاً التنويه إلى أن العلاقات بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية كثيراً ما تتخذ طابعاً عدائياً أو تنافسياً. فالغرض الرئيسي لكثير من المنظمات غير الحكومية الداعية إلى قضايا عامة هو أن تبرز عيوب الحكومات وأن تدعو إلى تغيير السياسات. وتكره حكومات كثيرة مثل هذه الانتقادات وتجد طرقاً متنوعة, بما فيها القوانين القمعية, لإسكات مثل هذه المنظمات غير الحكومية أو إغلاقها, ولكن هذه الأساليب تدل على **قصر النظر**, لأنه من مصلحة الحكومات **على المدى الطويل** في كل مكان أن تدور مناقشات حيوية ومسؤولة حول السياسات الحكومية, على الأقل إذا كانت الحكومة المعنية تعتقد أن هدفها هو تلبية احتياجات الموطنين بشكل أكمل وأوفى, وليس مجرد إطالة أمد توليها السلطة ذلك أن التجربة المستمرة لسياسات مختلفة في "سوق الأفكار" هو الضمان الوحيد لإمكانية تحسن السياسات الحكومية مع مرور الزمن[2].

واخيراً, تتنافس الحكومات والمنظمات غير الحكومية في كثير من البلدان النامية على الحصول على الأموال المخصصة لمساعدات التنمية, حيث حوالي 2.5 مليون دولار أمريكي من المساعدات الإنمائية الرسمية من خلال منظمات غير حكومية شمالية (عاملة في بلدان الشمال), وعلاوة على ذلك هناك عدد متزايد من الجهات المانحة التي لديها برامج لتمويل منظمات غير حكومية جنوبية (عاملة في بلدان الجنوب) بشكل مباشر[3]. ومع مرور الزمن فإن التوازن بين أموال المساعدات الإنمائية الرسمية التي تقدم للحكومات وتلك التي تذهب إلى المنظمات غير الحكومية يتغير كثيراً في بلدان عديدة, وهناك منافسة مستمرة بين القطاعين على الحصول على "قطعة أكبر من الفطيرة"[4].

هـ) **إخفاق أسواق القطاع العام**: ظاهرة إخفاق الأسواق معروفة تماماً في مناقشات قطاع الأعمال الخاص. وقانون العرض والطلب يشكل قوة هائلة في إنتاج السلع والخدمات بطريقة فعالة التكاليف, أي بطريقة تلبي رغبات الأفراد والمنظمات بدرجة عالية من الجودة والاستجابة. غير أنه كثيراً ما يحدث "إخفاق في الأسواق" في مجال توفير السلع أو الخدمات العامة المطلوبة بشكل عام مثل المتنزهات والطرق السريعة. والسلع العامة تعد ضرورية لأنها تحسن نوعية الحياة (كالمتنزهات) أو لأنها تشكل جزء من البنية الأساسية الاقتصادية التي تعد ضرورية من أجل ازدهار قطاع الأعمال الخاص (كالطرق السريعة) ومن الأدوار الأساسية للحكومة تحديد مجالات إخفاق الأسواق حيث توجد حاجة حقيقية للسلع العامة, وتلبية هذه الاحتياجات.

هناك نوع مشابه من "إخفاق الأسواق" في مجال السلع العامة. فمهما بلغ مستوى الذكاء والإخلاص وبذل الجهد وروح الخدمة العامة لدى كبار المسؤولين والموظفين الحكوميين في أي حكومة فإنهم بكل بساطة **لا يستطيعون بل ولا يمكنهم** توقع كل السلع والخدمات العامة التي يرغب المواطنون عي الحصول عليها. فمثلاً قد يكون لدى عدد كبير من

---

[1] انظر Karla W. Simon خصخصة الخدمات الاجتماعية والثقافية في أوروبا الشرقية والوسطى: تجارب مقارنة .B.U Int,I L.J 13 ص 383 (1995).

[2] من المهم أن تدرك الحكومات .. أن المنظمات غير الحكومية .. تقوم بوظيفة الحارس (المراقب), الأمر الذي يضعها في مواجهة مع الهيئات الحكومية. وبقيامها بتلك الوظيفة ,فهي تلعب دوراً مهماً في تحديد الاختلالات الوظيفية في الهيئات الحكومية التي لا تعمل فيها أنظمة الرقابة الداخلية بفاعلية, وهي كذلك توفر متنفساً للاحتجاج عندما تكون العملية السياسية مقصرة في تلبية توقعات المواطنين. في حصولها .. على الوضع القانوني, يتوفر للمنظمات غير الحكومية الضمان الرسمي الذي تمس إليه الحاجة بالنسبة لموقفها السياسي. ذلك الإجراء يمكن أن يمهد الطريق لعمليات بناءة تمت من قبل المنظمات غير الحكومية وكمنظمات "خدمية" ومنظمات "دعوة " لقضايا عامة معنية, وفي مناخ يساعد على التعاون فيما بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية. "اسكاب", الحوافز الضريبية, ص 16.

[3] John D.Clark, المنظمات غير الحكومية والبنك الدولي, البنك الدولي 1996.

[4] وقد يؤدي هذا إلى محاولات غير مناسبة من قبل الحكومة لخلق إجراءات تسجيل ورقابة خاصة للمنظمات غير الحكومية الإنمائية. راجع الحاشية (79) أدناه.

المواطنين في بلد ما في أفريقيا أو في أمريكا اللاتينية اهتمام شديد بالفن الياباني واستعداد لتوفير الأموال الكثيرة والخدمات اللازمة لضمان إنشاء متحف للفن الياباني، غير أنه من غير المحتمل أن يتمكن المسؤولون الحكوميون من التعرف على مثل هذه الرغبة أو الآلاف من الرغبات والاهتمامات الأخرى الموجودة في المجتمع, ومن ثم تلبية تلك الاحتياجات بطريقة سريعة وكافية. فالقوانين التي تسمح للأشخاص والجماعات بأن تنضم معاً لسد الفجوات الناجمة عن إخفاق الأسواق في القطاع العام, **تلعب دوراً حيوياً في إثراء** المجتمع وضمان توفير الخدمات والسلع العامة التي من أجلها يبدي الأفراد استعداداً لتكريس مواردهم الخاصة.

و) مساندة اقتصاد السوق: المبرر الاقتصادي الثالث لإصدار قوانين للمنظمات غير الحكومية هو أن هذه المنظمات تقدم مساندة غير مباشرة لنجاح ونمو اقتصادات السوق. وثمة بعض الأدلة على أن اقتصادات السوق تزدهر على أفضل نحو حيثما يوجد الاستقرار الاجتماعي والثقة العامة في المؤسسات. واحترام سيادة القانون[1]. وهذه القيم الاجتماعية تعززها القوانين الخاصة بالمنظمات غير الحكومية وأفضل توثيق لهذا الرأي هو العمل الذي أنجزه البروفسور **Robert Putnam**, بجامعة هارفارد. فبناء على بحوث اجتماعية مكثفة أجراها في شمال وجنوب إيطاليا على مدى عشرين سنة, استنتج البروفسور أن أفضل مؤشر للتنبؤ بالنمو الاقتصادي المتوقع في المستقبل هو وجود تقاليد مدنية قوية للتعاون والشبكات الاجتماعية والثقة والالتزام بالصالح الاجتماعي، وهي عبارة عن مجموعة مترابطة من الأوضاع يشير إليها باسم "رأس المال الاجتماعي"[2]. وبنفس الطريقة, استنتج **Francis Fukuyama** أن "البلدان التي لديها منظمات خاصة نشطة لا تسعى للربح كالمدارس والمستشفيات والكنائس والجمعيات الخيرية هي أيضاً أكثر البلدان احتمالاً في تطوير المؤسسات الاقتصادية الخاصة التي تتجاوز إطار الأسرة[3]. باختصار يوحي هذا البحث بأن **تشجيع وجود قطاع قوي للمنظمات غير الحكومية** قد يساعد على تعزيز النمو الاقتصادي وإزالة العقبات الاقتصادية المتزايدة التي تعترض سبيل حل المشاكل الاجتماعية الهامة.

---

[1] على سبيل المثال هناك حوالي 200 ألف منظمة مسجلة في إنجلترا, وما يزيد على مليون "جمعية خيرية عامة " مؤسسة بموجب الفصل (501) (ج) (3) (الفصل الخاص بالجمعيات الخيرية في قانون الضرائب في الولايات المتحدة).

[2] Robert P. Putnam , إنجاح الديمقراطية: التقاليد المدنية في إيطاليا الحديثة, (مطبعة جامعة برنستون, 1963) "علم التربية المدنية يساعد على تفسير علم الاقتصاد وليس العكس .. فقد اتضح أن التقاليد مؤشر قوي بشكل منتظم للتنبؤ بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية .. والواقع أن علم التربية المدنية مؤشر أفضل كثيراً للتنبؤ بالتنمية الاجتماعية من عملية التنمية ذاتها، باختصار علم الاقتصاد لا يستطيع أن يتنبأ بعلم التربية المدنية ولكن علم التربية المدنية هو الذي يستطيع أن يتنبأ بعلم الاقتصاد افضل بالفعل مما يستطيع على الاقتصاد نفسه" (ص 154-157).

[3] Francis Fukuyama , الثقة: الفضائل الاجتماعية وخلق الازدهار, ص 49 (1995) "ربما تقدم الاقتصادات المتنامية بسرعة في شرق آسيا الدليل على أن الديمقراطية والاهتمام بحقوق الإنسان على النمط الغربي ليستا ضروريتين لتحقيق النمو الاقتصادي. غير أن الأمر مختلف تماماً إذا قلنا أنه يمكن تحقيق تنمية اقتصادية ناجحة مع عدم وجود الاستقرار السياسي والثقة العامة في المؤسسات ونظام واسع ومتنوع من الشبكات غير الرسمية, وسيادة القانون – وهي فضائل مدنية رئيسية يغذيها وينميها وجود قطاع نشط للمنظمات غير الحكومية ".

الخاتمة

إن ترهل العمل الحكومي ومحاولة إعادة ترشيقة وترشيدة عبر الرافعة الأساسية الخصصخة، وتغول القطاع الخاص بالمحافظة على مصالحة وحمايتها محلياً ودولياً، والتغيير الدولي العام في المفاهيم وانهيار فاعلية الحدود السياسية والأمنية، كل هذا وضع الأمم قادة وشعوباً، مؤسسات وأفراد، أمام حقائق جديدة أحرجت القطاعين العام والخاص، فكان لا بد من الحل والبديل فعادوا للأصول الإنسانية ووجدوا من مظلة العمل الإنساني والخيري بطابعه الأهلي أو المدني الملاذ كيف لا وهم الأكثر التصاقاً بحاجات المجتمع وأهلة وهم المطلعون على ما لا تدركه عيون كل من القطاعين السابقين، ليس هذا فحسب بل في الكثير من الأحيان يمكنهم تقديم الخدمة بشكل أفضل وصورة أفعل وتكلفة أقل وجودة أعلى وفي الوقت والزمان المناسبين، ويندر أن يغيبوا عن مشكلة من مشاكل المجتمع الحالة والمرتقبة، وعلى صعيد الرقعة الجغرافية الأوسع .

فهرس الموضوعات

ملخص البحث 2

تقديم 3

الفصل الأول: من التنمية إلى التنمية المستدامة 4

النمو والتنمية 4

تقسيمات التنمية 4

أبعاد التنمية 4

هدف التنمية الأساسي 5

التنمية من منظور إسلامي 5

المبادئ والأهداف الإسلامية التي تقوم عليها التنمية 5

التنمية الاقتصادية 6

التنمية الاجتماعية 6

التنمية الإدارية 7

التنمية السياسية 7

التنمية الثقافية 7

كيف تصبح التنمية تنمية مستدامة؟ 7

الفصل الثاني: التنمية والعولمة والعالم الإسلامي 10

التنمية والعولمة 10

المفهوم الدولي للتنمية 11

التنمية البشرية والمعايير الدولية 11

العالم الإسلامي وتحديات العولمة 12

الجوانب الخلقية للعولمة من منظور إسلامي 13

الإعلان الدولي للتنمية المستدامة في الألفية الجديدة 14

الفصل الثالث: القطاع الأهلي(المنظمات غير الحكومية) 15

ما هي المنظمات غير الحكومية؟ 15

دور المنظمات غير الربحية 16

المفهوم الحديث "لإدارة شئون الدولة والمجتمع 17

دور المنظمات الأهلية في التنمية المستدامة 18

معوقات العمل الأهلي غير الحكومي 18

أرقام تطور القطاع الأهلي عالمياً 18

الأسباب التي ترغب أي بلد في أن يكون لديه قطاع منظمات غير حكومية قوي ونشط ومستقل 20

حرية التجمع 20

التعددية والتسامح 23
الاستقرار الاجتماعي وسيادة القانون 23
الكفاءة 23
إخفاق أسواق القطاع العام 25
مساندة اقتصاد السوق 26
الخاتمة 27
فهرس الموضوعات 28